

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: علوم مالية والمحاسبة
التخصص: مالية مؤسسة
بعنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة سونلغاز - غرداية -

تحت إشراف الأستاذ

من إعداد الطالبة:

الدكتور: دوار ابراهيم

بلاغيث تونس

تم تقييم المذكرة أمام اللجنة المكونة من السادة

الرقم	الإسم واللقب	الصفة	الجامعة
1.	بن نوي مصطفى	رئيساً	غرداية
2.	دوار ابراهيم	مشرفاً ومقرراً	غرداية
3.	قراش عمر	مشرفاً مساعداً	غرداية
4.	مرسلي نزيهة	ممتحناً	غرداية
5.	اولاد ابراهيم ليلي	ممتحناً	غرداية

السنة الجامعية: 2022/2021

إِهْدَاء

أحمد الله وأشكره على جزيل نعمائه ووافر عطائه

وله الشكر على توفيقه وإحسانه وخيراته وأفضاله حمدا شكرا يبلغنا رضاه أما بعد :

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا:

إلى من قال فيهما عز من قائل: **وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا**

وقارن طاعته بطاعتها:

إلى أُمي الحنون التي تعبت وسهرت لأصل إلى قمة النجاح وغرست في

روح العمل والأخلاق "**حفظها الله**"

إلى من أخذ بيدي حتى وصلت إلى غايتي وأمدني بالدعم والهمة لأصل وكان مناه

نجاحي وفرحتي والذي مازال يسكن قلبي، إلى قرّة عيني، "**أبي العزيز**" رحمه الله تعالى.

إلى الذي علمني ومنحني زاد التقوى والصمود والتحدي، إلى الذي تقاسم معي متاعب

الحياة "**أخي**" رحمه الله.

وإلى رفيقة العمر وسندي صديقتي "**ب. جمعة**"

كما أهدي هذا العمل إلى اخواتي وابنائهم

إلى كل أفراد العائلة الكريمة.

تونس

الشكر والتقدير

قال تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل

صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا.

وأسألك الله أن تجعل عملي هذا صالحاً لوجهك الكريم وأن تنفعني به وتنفع كل من يقرأه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على انجاز عملي هذا ونخص بالذكر الأستاذ

المشرف على مذكري " دوار ابراهيم".

كما نشكر السادة أعضاء لجنة التقييم على تشریفهم لنا بقبولهم تقييم مذكرتنا.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث.

ملخص الدراسة

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

-دراسة حالة المؤسسة الوطنية سونلغاز -غرداية-

الملخص:

تهدف الدراسة إلى دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي أما في الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز غرداية خلال فترة 2016-2018 بحيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها أن مؤسسة سونلغاز لم تستطع الحفاظ على توازنها المالي على مدى سنوات الدراسة وهذا مؤشر غير جيد يدل على أن المؤسسة لا تتوفر على هامش أمان.

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي، التشخيص المالي، مؤشرات توازن المالي، قوائم مالية، نسب مالية.

summary :

The study aims at the role of financial analysis in diagnosing the financial position of the institution, to know the extent to which financial analysis contributes to the diagnosis of financial position using financial balance indicators to obtain information used in the decision-making process and in the evaluation of financial performance, where the theoretical aspects of financial analysis and indicators of financial balance were discussed, but on the practical side the financial statements were analyzed In 2016-2018, the Sunlgas ghardia found several findings, most notably that Sunlgas could not maintain its financial balance over the years of study, a poor indication that the organization does not have a safety margin.

Keywords: Financial analysis, financial diagnosis, financial balance indicators, financial lists, financial ratios.

الصفحة	المحتوى
	البسمة
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	الفهرس
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ.ب.ت.	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي وتشخيص الوضعية المالية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحليل والتشخيص المالي لميزانية المؤسسة الاقتصادية
3	المطلب الأول: الطرح النظري للتحليل المالي
9	المطلب الثاني: التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية
16	المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة
28	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية "الدراسات السابقة"
28	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
30	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
31	المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة
32	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الوطنية سونلغاز -غرداية-

34	تمهيد:
35	المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية سونلغاز
35	المطلب الأول: نشأة (SADEG / SPA) وإجراءات الدمج
38	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG) والمديرية الجهوية والولائية
41	المطلب الثالث: دراسة مختلف أقسام ومصالح المديريات الولائية
47	المبحث الثاني: مؤشرات التحليل المالي ودورها في تشخيص الوضعية المالية للشركة
47	المطلب الأول: عرض مختلف القوائم المالية الخاصة بشركة سونلغاز -غرداية-
50	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي
52	المطلب الثالث: دراسة النسب المالية
55	خلاصة الفصل
57	خاتمة عامة
60	مراجع
63	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	إيجابيات وسلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص.	(01، 01)
16	الميزانية المالية المختصرة	(02، 01)
17	الشكل العام للميزانية المالية المفصلة	(03، 01)
23	النسب العامة	(04، 01)
24	نسب السيولة	(05، 01)
37	يوضح نشاطات الشركة (SADEG / SPA) وفقا للسجل التجاري	(01.02)
47	يوضح أصول ميزانية شركة سونلغاز خلال الفترة 2016-2018	(02.02)
48	خصوم ميزانية شركة سونلغاز خلال الفترة 2016-2018	(03.02)
49	يوضح حساب النتائج خلال الفترة 2016-2018	(04.02)
50	يوضح رؤوس الأموال العامة خلال 2016-2018	(05.02)
51	يوضح احتياجات رأس المال	(06.02)
52	يوضح حساب الخزينة الصافية 2016-2018	(07.02)
53	يوضح نسب السيولة 2016-2018	(08.02)
53	يوضح حساب نسب النشاط 2016-2018	(09.02)
54	يوضح حساب نسب الربحية 2016-2018	(10.02)

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	عملية التحليل المالي في المؤسسة	(01، 01)
11	أدوات التشخيص المالي	(02، 01)
21	التوازن المالي	(03-01)
23	النسب العامة	(04، 01)
24	نسب السيولة	(05، 01)
38	الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG)	(01، 02)
39	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز	(02، 02)
40	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية لتوزيع الكهرباء والغاز	(03، 02)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
63	ميزانية الأصول 2016	(01)
64	ميزانية الأصول 2017	(02)
65	ميزانية الأصول 2018	(03)
66	ميزانية الخصوم 2016	(04)
67	ميزانية الخصوم 2017	(05)
68	ميزانية الخصوم 2018	(06)
69	جدول حساب النتائج 2016	(07)
70	جدول حساب النتائج 2017	(08)
71	جدول حساب النتائج 2018	(09)

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات التخطيط المالي، وأحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتحدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية والذي يهدف إلى التخطيط والمراقبة والتشخيص والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام التحليل المالي سواء التحليل المالي الساكن أو الديناميكي. تعد المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المحلل المالي عند اتخاذه للقرارات المالية الاستراتيجية، فمن خلالها يتم الحكم على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة باستخدام أدوات وأساليب مختلفة. يوفر التحليل المالي مجموعة من الأدوات التي تقوم على دراسة، تحليل وتفسير قدرة وكفاءة المؤسسة على استغلال مواردها وأصولها لتوليد الأرباح، وتعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي. بحيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل هدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق نحاول بلورة معالم إشكالية الدراسة والتي تتلخص في الاشكالية الرئيسية للدراسة المتمثلة في ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سونلغاز؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالتحليل المالي؟
- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ما هي الأدوات المستعملة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ف 1 : إستخدام أدوات التحليل المالي من شأنه تقديم تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة.
- ف 2: يعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية للتسيير داخل المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- التطرق بالدراسة والتحليل لموضوع هام وهو التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من جميع نواحي واتخاذ القرار.

- كون ان عملية التحليل المالي تبين لنا وضعية أداء المؤسسة والكشف في عن نقاط قوة ونقاط الضعف.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- التعرف على دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية.
- الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة.
- معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للتحليل المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

- تم اختيار الموضوع بناءً على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها كما يلي:
- نوع التخصص العلمي، فهذا الموضوع له علاقة بتخصص المالية.
- أهمية أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- ضرورة وضع واستخدام الأدوات العلمية في خدمة الواقع الاقتصادي.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي معتمدين في ذلك على دراسة الحالة في شركة سونلغاز، كما قمنا بتدعيم تحليلنا بالجدول، وقد استعملنا أسلوب التحليل المقارن للسنوات من أجل تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى شركة سونلغاز بغرداية.
- الحدود الزمنية: تم تحديد الإطار الزمني بدراسة الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية سنة 2018.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كما يلي: الفصل الأول بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي وتشخيص الوضعية المالية، أما بالنسبة الى الفصل الثاني فكان بعنوان دراسة حالة المؤسسة الوطنية سونلغاز - غرداية-.

تمهيد:

اكتسب موضوع التحليل المالي حيزا مهما، وتم اعتباره ضرورة أساسية للتخطيط المالي السليم، وازدادت أهميته أكثر في ظل تعقد وتوسع بيئة الأعمال في عالمنا المعاصر؛ حيث أصبح التحليل المالي أداة تساهم بشكل فعال في تفسير وتحليل وتسيير الموارد والاستخدامات في المؤسسة. كما سهلت أدوات التحليل المالي على المحلل المالي عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مما أصبح من الممكن الحكم على كفاءة الإدارة في استغلال مواردها، وتحديد نقاط القوة والاختلالات في بيئتها الداخلية، ودراسة سيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها والعديد من التسهيلات الأخرى.

يعد تشخيص الوضعية المالية الركيزة الأساسية في تحقيق هدف النمو واستمرارية المؤسسة؛ مما يساعد صناع القرار في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويصاحبها اتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنب الأزمات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة مستقبلا.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي وتشخيص الوضعية المالية، من خلال

مبحثين:

-المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحليل والتشخيص المالي لميزانية المؤسسة الاقتصادية.

-المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية "الدراسات السابقة".

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحليل والتشخيص المالي لميزانية المؤسسة الاقتصادية

حظي المركز المالي للمؤسسة باهتمام العديد من الدراسات، حيث سعت كلها إلى إيجاد أداة تسهل على المحلل المالي دراسة العلاقة بين عناصر الأصول والخصوم. وذلك بغية التوصل إلى نتائج دقيقة توضح حقيقة الوضع المالي الحالي والماضي للمؤسسة.

المطلب الأول: الطرح النظري للتحليل المالي

إن فهم البيانات المالية يعد من أهم أسباب نجاح التخطيط المالي والاستراتيجي سواء قصير أو طويل المدى. لذا فإن عملية تقييم الوضعية المالية تساعد على فهم البيانات وتحليلها بطريقة تمكن من الحكم على الوضع المالي للمؤسسة ومستوى نشاطها، ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، مع كشف الاختلالات التي تؤثر على استقرار أنشطة المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

-أولاً: مفهوم التحليل المالي

إن للتحليل المالي تعاريف كثيرة نذكر منها ما يلي:

"يصنف التحليل المالي كمجال، له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ومن ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة".¹

التحليل المالي هو مجموعة طرق تحليلية تنتج معلومات مالية واقتصادية، موجهة لتقييم المؤسسة ككل، وإعطاء الحكم على أدائها ومركزها المالي ومخاطرها.²

"التحليل المالي هو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً".³

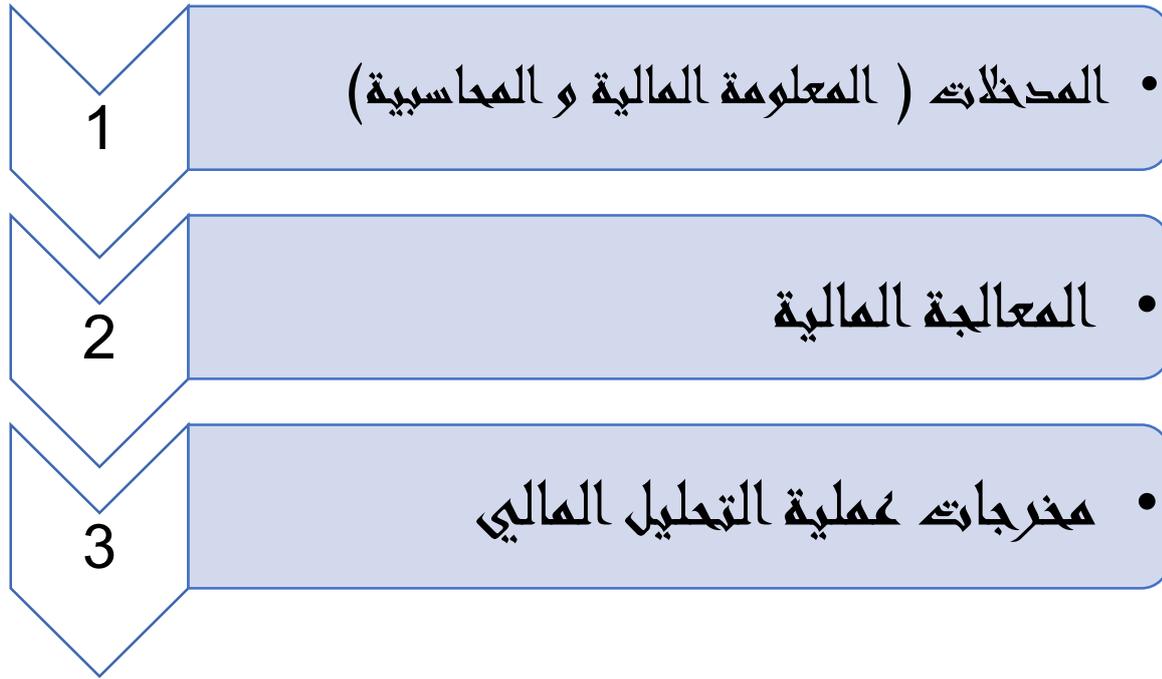
مما سبق يمكن القول أن التحليل المالي هو عبارة عن نظام متكامل قائم بحد ذاته له قواعد وأسس ومعايير يقوم عليها، وهو مثله كمثل الأنظمة الأخرى يتكون من مدخلات، معالجة، ومخرجات والتغذية العكسية. ويمكن تلخيصه وفق الشكل التالي:

¹ فهي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 02.

² Béatrice et Francis Grandguillot, **Analyse financière**, 7ème éd, Gualino édition, Paris, France, 2011, P : 17.

³ زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 16.

الشكل رقم (01، 01): عملية التحليل المالي في المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة

مدخلات التحليل المالي هي عبارة عن مخرجات القوائم المالية والمتمثلة في المعلومات المالية التي تحتوي على خصائص نوعية تسهل على المحلل المالي فهمها وتجميعها ودراستها وذلك باستخدام أدوات وطرق من أجل التوصل إلى نتائج تبين لنا حقيقة المركز المالي الحالي.

يكون ذلك من خلال عملية تجميع عدد كبير من البيانات المالية ثم تبويبها، وتحويلها لاستخراج معلومات مالية ذات فائدة لجهات عديدة، والمساهمة في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت الملائم.

إلا أن التحليل المالي لا يقتصر فقط على تفسير وتحليل الأرقام التي تظهرها نتائج التحليل وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام، لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الوضع الراهن، ومقارنة هذا الوضع مع السنوات السابقة من أجل أن تكون هناك قاعدة أو أساس يكون بمثابة نقطة انطلاق ينطلق منها المحلل المالي نحو التنبؤ بالمسار الذي ستسلكه المؤسسة مستقبلاً، إما نحو النجاح والاستمرارية والتطور وتصبح لها قوة ومكانة في بيئة الأعمال، أو تتجه نحو الفشل وتوقف النشاط وصولاً إلى الإفلاس.

–ثانياً: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي على أنها أسانيد يستند إليها من أجل اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة وقدرة إدارة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد في جلب الأرباح، وعليه فالتحليل المالي يهدف إلى تحقيق ما يأتي:¹

- الحكم على كفاية إدارة المؤسسة.

¹ خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية والعالمية، ط1، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 161.

- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة حاليا.
- بيان ملاءة المؤسسة وقدرتها على الاقتراض.
- تشخيص الوضع المالي الحقيقي الحالي للمؤسسة.
- مقارنة الوضع المالي الحالي بالسنوات السابقة.
- استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف.
- اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.
- تحديد المسار الذي تسلكه المؤسسة والتنبؤ بمستقبلها المالي.

الفرع الثاني: استعمالات ونتائج التحليل المالي

-أولا: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي من عدة أطراف داخلية" المؤسسة "وأخرى خارجية (البنوك، المستثمرون، الموردون... الخ).

1-الأطراف الداخلية: يستعمل أساسا من طرف إدارة المؤسسة ومن أهم هذه الأطراف:¹

-المدير المالي: يستعمل التحليل المالي أساسا في المؤسسة من طرف المسير المالي وهذا حتى يتمكن من تحقيق الأهداف التالية :

- إعطاء الحكم حول قدرة المؤسسة .
- الحكم على صلاحيات السياسات المالية.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية - المديونية -.
- اتخاذ القرارات حول الاستثمار.
- إعطاء أحكام حول تطبيق التوازنات المالية وعلى المدودية في المؤسسة .

2-الأطراف الخارجية: التحليل المالي يستعمل من عدة أطراف خارجية يهتما مصير المؤسسة منها:

أ-البنوك المالية والمؤسسات المالية: تعد البنوك المقرض الأساسي للمؤسسات الاقتصادية حيث انها تمتلك أموالا هائلة تسخيرها لفائدة المؤسسة، وبحث البنك هذه الأخيرة على الاهتمام بالتحليل المالي خاصة وان موافقة البنك على الاقتراض مرتبطة بالذمة المالية للمؤسسة على تحقيق مشاريعها وسداد ديونها.

ب- المساهمون: كما هو ملاحظ يأتي المساهمون في المرحلة التالية من المهتمين بالتحليل المالي بعد إدارة المؤسسة والبنك وذلك نظرا لبعدهم عن الدائرة التسييرية، حيث أن هؤلاء لا يهتمون إلا بالقوة الإدارية للمؤسسة أي قدرتها على تحقيق

¹ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير- التحليل المالي"، الجزء الاول دار المحمدية الجزائر، 1998، ص ص 11-12.

الأرباح وثباتها، لكن غالبا ما نجد المساهمون في المؤسسات الكبرى والمتوسطة يتكفلون بمهمة تسيير هذه الأخيرة نظرا للامتيازات الممنوحة لهم فان الرجل المالي يكون أكثر دقة.

ج- مصلحة الضرائب: تقوم هذه المصلحة بتحديد الوعاء بشكل صحيح والقضاء على التهرب والتملص الضريبي المحتمل.

د- الموردون: ان التطبيق البيع على الحساب يؤدي بالموردين على التخوف من عدم تسديد المؤسسة لديونها اتجاههم ولذلك يقومون بعملية التحليل المالي للوضعية المالية لهذه المؤسسة واتخاذ القرار بشأن بيعها للبضاعة على الحساب أو التسديد الفوري، إضافة إلى هذه الأطراف المهمة بالتحليل المالي، هناك أطراف أخرى تهتم به مثل دوائر الإحصاء والتخطيط ومعاهد الأبحاث.

ثانيا: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي:¹

1- نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المستعمل الخارجي أيضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
 - تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
 - تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض.
 - الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنوك خاصة.
 - اقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغالية للمؤسسة.
 - مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.
- 2- نتائج التحليل الداخلي:** كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:
- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
 - الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.
 - التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.
 - إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها.
 - اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

¹ ناصر دادى عدون، نفس المرجع، ص ص 12-13.

الفرع الثالث: البيانات المستعملة في التحليل المالي وأنواعه

-أولاً: البيانات المستعملة في التحليل المالي

-البيانات الداخلية والخارجية للتحليل المالي: إن السنوات الأخيرة حفلت بالتطورات والمواقف الفلسفية في الفكر المحاسبي والإداري والتي انعكست آثارها على نوعية المعلومات وجودتها التي تتخذ أساساً للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء وعلى التركيز على الإطار المنطقي للقرار الذي بدوره يركز على الأساليب الرياضية والإحصائية بالإضافة إلى عالم الحقيقة. ويمكن تقسيم مخرجات النظام المحاسبي من المعلومات في فئتين أساسيتين هما: ¹

1-معلومات داخلية: تتسم بالتفصيل وتكون بمثابة المدخلات بالنسبة للتقارير المالية الداخلية التي تقدم للإدارة حول أنشطتها المختلفة والمتمثلة في:

✓ **الميزانية المحاسبية:** تعبر الميزانية عن مجموعة من المصادر المالية (خصوصها)، وما تملكه من وسائل (أصولها) وذلك في فترة زمنية معينة، وهذه الميزانية تعطي فكرة عن التوازن المالي وقيمتها في المؤسسة.

✓ **جدول حسابات النتائج:** هو وثيقة محاسبية تلخص نشاط المؤسسة خلال فترة الدورة لإبراز التكاليف والإيرادات التي تمكنها من تحديد نتيجة المؤسسة.

✓ **ميزان المراجعة:** يعتبر مراجعاً داخلياً يمكن اللجوء إليه، فهو يبين التدفقات المالية الحقيقية الخامة داخل المؤسسة.

✓ **جدول التمويل:** هذا الجدول يعطينا نظرة شاملة مجمعة ومكدسة للاستعمالات والمصادر، ويبين أيضاً التدفقات الداخلية والخارجية.

2-معلومات خارجية: ذات طابع إجمالي وتعتبر بمثابة المدخلات للتقارير المالية الخارجية والتي تعرف بالقوائم المالية التي تصدرها المنشأة للأطراف المعنية، ويجدر أن نشير هنا إلى الأهداف الأساسية للتقارير المالية المنشورة وفق ما حددته اللجنة المناط بها تطوير المبادئ المحاسبية والمنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين **AICPA** وهي كالاتي:

✓ توفير معلومات مالية موثوق بها وعادلة عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها المترتبة على هذه الموارد تجاه الغير واتجاه الملاك بحيث تتيح هذه المعلومات للأطراف المستخدمة لها تقييم مواطن القوة في المنشأة ومواطن الضعف فيها.

✓ توفير معلومات لتلك الأطراف عن التغيرات الحادثة في المركز المالي بسبب الأنشطة المستهدفة لتحقيق الأرباح.

✓ توفير معلومات تمكن مستخدميها من اشتقاق بعض المؤشرات الكمية المفيدة في التنبؤ بالقوة الإيرادية للمؤسسة.

✓ تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات كافية عن السياسات والفروض والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد تلك القوائم

كأساليب تقويم البضاعة وطرق احتساب استهلاك الموجودات الثابتة، وطرق تكوين مخصصات الانخفاض في قيم الاستثمارات والمدينون.

¹ صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 91-92.

وإن وسائل الاتصال المستخدمة في نقل المعلومات السالفة الذكر هي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل أو الحسابات الختامية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- حسابات توزيع الأرباح والخسائر.

-ثانياً: أنواع التحليل المالي

1- التحليل المالي من حيث نطاقه: ¹

✓ التحليل المالي على المستوى الوطني: يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال التحليل في فترة زمنية معينة، وتدخل عملية تقييم هذه الظواهر والعمليات المالية في مقاييس الاقتصاد ككل، ويعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي ويدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي.

✓ التحليل المالي على مستوى مؤسسة الأعمال: يقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال سواء كانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

2- التحليل المالي من حيث شموليته:

✓ التحليل المالي الشامل: ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال لمركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

✓ التحليل المالي الجزئي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال خلال فترة معينة مثل تحليل رأس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل أو تحليل القابلية الإدارية للمنشأة أو تحليل المخزون السلعي... الخ.

3- التحليل المالي من حيث وقت وقوعه:

✓ التحليل المالي الخارجي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما من خلال فترة زمنية ماضية مختارة، كان تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة... الخ.

✓ التحليل المالي المستقبلي: ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معاً خلال فترة زمنية لاحقة مستقبلية، كأن تكون ثلاث سنوات أو خمس سنوات قادمة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمنشأة.

¹ حمزة شمخي وإبراهيم الجزراوي، " الإدارة والتحليل المالي"، دار الصفاء الأردن، 1998، ص ص 48-50.

4- التحليل المالي من حيث طبيعته:

✓ التحليل المالي الداخلي: ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الاعمال (المؤسسة) او مركزها المالي او كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل منشأة الاعمال.

✓ التحليل المالي الخارجي: ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الاعمال او مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المنشأة.

5- التحليل المالي من حيث شكله: ¹

✓ التحليل العمودي (الرأسي): معينة من خلال إيجاد العلاقة بين البنود أو الفقرات بجانب واحد فقط من قائمة النتيجة كأن يكون جانب النفقات أو جانب الإيرادات، وكذلك بالنسبة لقائمة المركز المالي من خلال إيجاد العلاقة بين البنود أو الفقرات بجانب واحد فقط من قائمة المركز المالي كأن يكون مصادر التمويل أو أوجه الاستخدام، أي بعبارة أخرى إيجاد الأهمية النسبية لمكونات بنود قائمة النتيجة وقائمة المركز المالي.

✓ التحليل الأفقي: ويقصد بهذا النوع في التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي معا خلال فترتين زمنيتين من خلال إيجاد العلاقة الأفقية بين بنود فقرات قائمة النتيجة او قائمة المركز المالي وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات في كل فقرة من فقرات قائمة النتيجة او قائمة المركز المالي.

المطلب الثاني: التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الادارية والمالية المهمة، وذلك بإجرائه لفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها.

الفرع الأول: مفهوم التشخيص المالي وأدواته

-أولاً: مفهوم التشخيص المالي

تعتبر كلمة تشخيص ذات مصدر يوناني وتعني القدرة على الإدراك وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب، حيث تقوم على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الاعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة وللتشخيص عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف التشخيص على أنه: "إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو

استنتاج نقائص".²

¹ يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر، 2006/2007، ص 52.

² بشير عبد النور وزملائه، أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البليدة، جوان، 2014، ص 78.

ويعرف Bsow.G التشخيص على أنه " مصطلح يستعمل في العلوم الطبية، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة. " ¹

ومما سبق يمكننا استخلاص خصائصها التشخيص على أنه:

- عملية دراسة وتحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشاكل المطروحة.
- إعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية.
- دراسة كل من رقم الأعمال والنتيجة والمردودية.
- يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار .

-ثانيا: أدوات التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي: ¹

1-تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية المالية، وهذا بالاعتماد على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2-تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

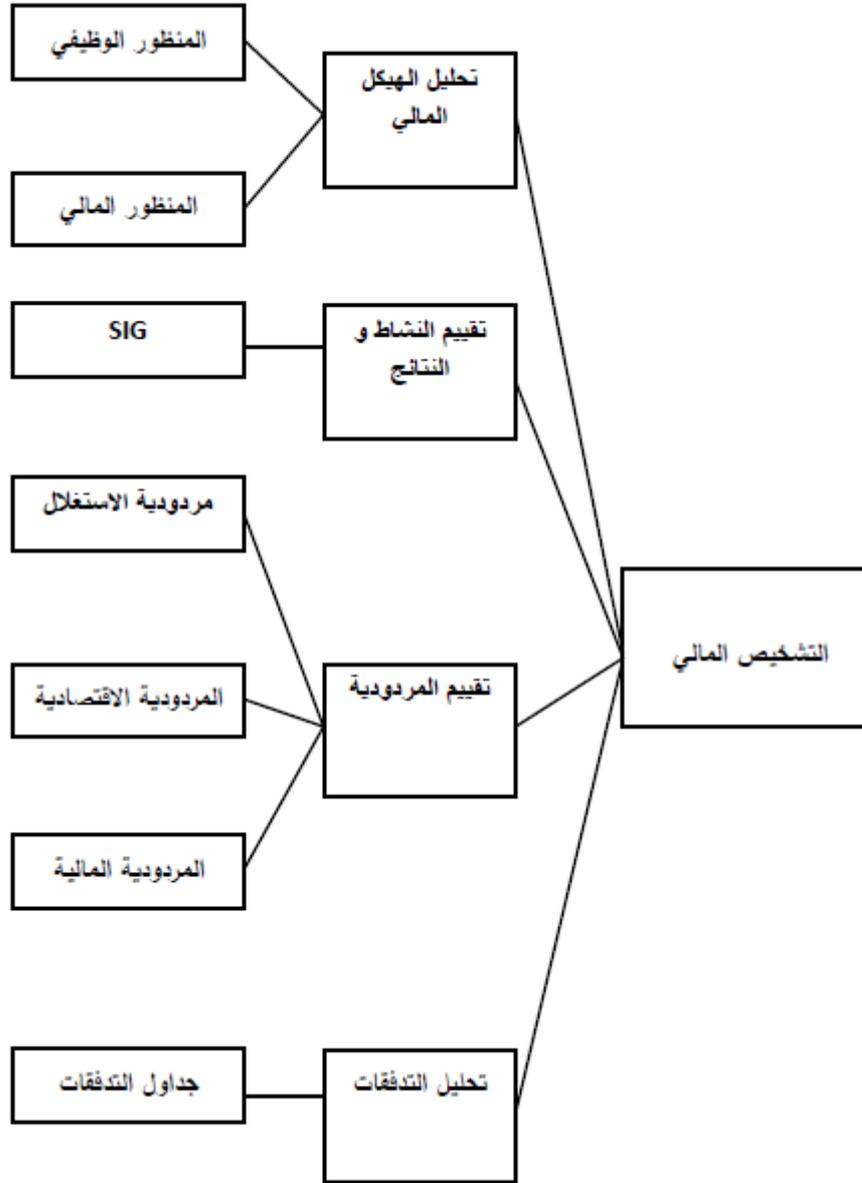
3-تحليل التدفقات المالية: تمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة.

4-تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة، ويمكن توضيحها في الشكل التالي: ²

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص ص 52-53.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الشكل رقم (01، 02): أدوات التشخيص المالي



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 53.

الفرع الثاني: أساليب التشخيص المالي وخطواته

-أولاً: أساليب التشخيص المالي

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكن استخدامها لتوصيف وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها وحتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ المستقبلية لهذا الأداء، ومن أهم الأساليب المعتمد في عمليات التشخيص نجد¹:

¹ بلخير باكاري على م، "أثر التقييم المالي سار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010، ص 28.

1-التشخيص المالي بالاعتماد على التدفقات المالية:

يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات والموارد قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان أي الاستراتيجيات المالية هي القابلة للتحقيق وفي أي شروط وفحص الاستراتيجية المختارة وذلك بمحاكاة التدفقات المتوقعة الملائمة، أيضا تاريخيا يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة.

يمكن من خلال توقعات وعبر المخطط التمويل يعطي لنا إمكانية تحديد احتياجات الأموال للمؤسسة مواردها الداخلية، مبالغ التمويل الخارجية الضرورية، معرفة المخاطر التي تلقيها المؤسسة نتيجة صعوبات في الخزينة أو حتى توقف عن الدفع، وبالتالي يمكن إيجاز أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية في العناصر التالية:¹

-تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس تدفق الخزينة الناتج من نشاط المؤسسة وذلك يعني أن بقاء واستمرار المؤسسة متوقف على قدراتها على توليد وحلق فوائض في الخزينة من أنشطتها.

-تقييم الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يفوق الإنفاق المبدئي؛

-يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار؛

-فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل.

2-التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية:

يعد أهم الأساليب وأكثر استعمالا لما يتمتع به من قدرة وفعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدى المؤسسة، كما أن هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الأسلوبين السابق واللاحق من أدوات التشخيص المالي، وقد تتعدد الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية إلا أنه يمكن بداية توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذه العلاقة تعكس جانبا من الأداء العملي لكل منهما ، فمثلا ربحية الدينار المستمر تعكس العلاقة بين مقدار الأرباح التي تحققت وحجم الاستثمارات التي تم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح، ومن ثم فإن العلاقة السببية هي المحور الأساسي والمهم في البحث والتحديد لهذه المؤشرات فمن غير الممكن استخدام مؤشر لا يعكس هذه العلاقة السببية ، ويمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعها على النحو الآتي:²

-مؤشرات السيولة؛

¹ بلقاسم سعودي، دروس في مقياس التشخيص المالي السنة الأولى ماستر، تخصص الإدارة المالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص 11.

² توفيق رفاع، "محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 41-42.

- مؤشرات الرفاعة التمويلية وهيكل التمويل؛

- مؤشرات الربحية؛

- مؤشرات الكفاءة ومعدلات الدوران؛

- مؤشرات سوق المال؛

- مؤشرات النشاط.

3- التشخيص المالي بالاعتماد على نماذج التنبؤ للوضعية المالية:

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب إلى جهودات الباحثون من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات ، حيث كان Beaver عام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبني نموذجاً للتنبؤ لتعثر الشركات ، ثم تبعه في ذلك الباحث Altman بإعداد نموذج الخاص و الذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Score-Z وقد بني كل منهما نموذجه على مجموعة من النسب المالية المركبة و المترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضيف على تلك النسب سمة الديناميكية ويقدر أن يجعلها أداة صالحة للتنبؤ للفشل المالي للشركات.

-ثانياً: خطوات التشخيص المالي

- يقصد بما تلك الخطوات العملية المتبعة في التشخيص وتختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من التشخيص وبشكل عام تتلخص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:¹
- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرار اتخاذ) ؛
 - الفترة الزمنية المعنية للدراسة؛
 - اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص (تشخيص تطوري، تشخيص مقارن) ؛
 - جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛
 - إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول؛
 - تحليل ومقارنة النتائج لمعايير المعتمدة؛
 - التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات؛
 - رسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

¹ عريف عبد الرزاق، بجاوي مفيدة، أثر IAS/IFRS على التحليل المالي، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-2010/01/18، المركز الجامعي الوادي، ص 11.

الفرع الثالث: شروط التشخيص المالي وأهدافه

-أولا: شروط التشخيص المالي

يتعلق الأمر هنا بمعرفة المكلف بإعداد التشخيص ومدته وتكلفته وكذا توفر المعلومات اللازمة والتي نذكر منها: ¹

1-الشخص المكلف بإعداد التشخيص: يمكن إعداد التشخيص من طرف اطارات المؤسسة المؤهلين وذوي الخبرة أو الاستعانة بمستشارين خارجيين وهذا يتوقف على رغبة مسيري المؤسسة والمتعاملين معها، وأيضا على تكلفة هذه العملية، والكفاءات المتوفرة في كل طرف، وعلى درجة الثقة التي يمنحها المتعاملون مع المؤسسة لمصادقية النتائج المصرح بها. إلا أن لكل طريقة إيجابيات وسلبيات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01، 01): إيجابيات وسلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص.

المشخص المكلف بالتشخيص من خارج المؤسسة	المشخص المكلف بالتشخيص من داخل المؤسسة
الخبرة المكتسبة من التحاليل المماثلة تتيح الحصول على نتائج سريعة.	أقل خسارة في الوقت نتيجة لأخطار المستشارين الخارجيين.
القيام بدراسة طريقة جديدة تسمح بتسليط الضوء على عناصر قد يتجاهلها أعوان الأمن.	فحص يكون أكثر عمقا لأن المؤسسة تعلم جيدا ما وراء الظاهر.
رأي خارجي له قابلية أكثر.	خطر أقل على مستوى البسيكولوجي.
ان الاستنتاجات المعدة بعد تدخل المستشار الخارجي يتم قبولها بسهولة.	تكون المؤسسة أكثر تحفزا للتصرف إذا ما اكتشفت هي نفسها نقاط ضعفها وقوتها.

Source : Hamdi comment diagnostiquer et redresser une Entreprise, Ed : Rissala, algerie, 1955 p 22.

2-توفير المعلومات: والتي يمكن من خلالها اكتشاف أسباب الاختلالات معلومات داخلية وخارجية:

-معلومات داخلية: وهي معلومات تتعلق بسير المؤسسة وتخص كل وظيفة فيها وتشمل معلومات عن النتائج، عن المبيعات، طرق التسيير، مشاكل التشغيل، معلومات عن وسائل التنظيم. وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية في الوثائق الخاصة بالمؤسسة (وثائق محاسبية ومالية، محاضرات).

-معلومات خارجية: وتتعلق بالمحيط مثل تصرفات الزبائن، اختياراتهم، أذواقهم ... إلخ ومصدرها المراكز المتخصصة، الهيئات والدراسات المختلفة.

¹ رقية بوشوشة، ماضي لقاسم، "علاقة التشخيص المالي باستراتيجية المؤسسة" الملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، يومي 22-23 / 05 / 2012. المركز الجامعي سوق أهراس ص 45.

3- التكلفة والمدة: تتوقف تكلفة ومدة القيام بالتشخيص على طبيعة التشخيص (مالي استراتيجي، عام، ...) مستوى مساهمة الموظفين والإطارات.

4- توفير الظروف الملائمة داخل المؤسسة لتسهيل مهمة المشخص: إن عملية إعلام وإقناع عمال المؤسسة بضرورة التشخيص يعتبر أمرا ضروريا وحيويا لنجاحها وذلك لأنهم يساعدون ويسهلون مهمة المشخص (تأديتها على أحسن وجه) وحتى تكون الأمور جدية بالنسبة للمشخص يستحسن تعيين شخص مسؤول في المؤسسة يسهل مهمتهم في التنقل بين مختلف المصالح ويعالج العراقيل التي تواجهها من حين لآخر.

5- اهتمام الإدارة لعملية: هذا العنصر يبدو غير ضروري لكن التجربة أثبتت عكس ذلك أي أنه كلما كانت الإدارة وعلى رأسها المسؤول الأول مهتمة بهذه العملية كلما تفانت الأطراف الأخرى في المؤسسة في توفير كل ما يحتاجه المشخص، لإضافة إلى العلاقات الحسنة التي تنشئها معه وأثرها على نوعية التشخيص.

-ثانيا: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى: ¹

- فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص.
- تحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنوع، التخصص، الإدماج، إلخ).
- يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب، وبالتالي اقتراح الحلول الملائمة.
- تزويد المسيرين بينك من المعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الاستراتيجية.
- يعتبر التشخيص المالي كأداة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام والوضع النقدي بشكل خاص؛
- يضمن تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة؛ يضمن مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.
- يساعد في تقييم الأداء التشغيلي (الفعلي) ومقارنته بالأداء المخطط، بغرض تحديد الانحرافات لمعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج. ²

¹ خميسي شريحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 48-70.

² حسيب بملول، "التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، دراسة حالة مذابح الغرب، رسالة ماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة عنابة، 2008 ص 2.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

تعتبر الوثائق المحاسبية المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي في عمله، إذ أن المؤسسة مطالبة بإعداد هذه الوثائق سواء بناء على النصوص القانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية، ومن أهم الوثائق المحاسبية والمالية نجد الميزانية المالية مع تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي رأس المال العامل، الخزينة والنسب المالية، حيث يعطي لنا استخدام هذه المؤشرات مناهج جديدة في التحليل وذلك بعيدا عن الطريقة الكلاسيكية المتمثلة في تحديد الحد الأدنى من التوازن المالي لتساوي الاستخدامات الثابتة مع الأموال الدائمة و الأصول المتداولة مع الديون القصيرة.

الفرع الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

أولاً: مفهوم الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتعتمد الميزانية المالية على عدة مبادئ:

-مبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة.

-مبدأ ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة.

-مبدأ تعديل القيم المحاسبية لحسابات الميزانية وذلك لهدف تقريبها من قيمتها الحقيقية¹.

-ثانياً: شكل الميزانية المالية: هناك شكلان للميزانية المالية، ميزانية مالية مختصرة وأخرى مفصلة.

1-الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (01، 02): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبلغ	النسبة	الخصوم	المبلغ	النسبة
-الأصول الثابتة			-الأموال الدائمة		
-قيم الاستغلال			-الحالة الصافية		
-القيم القابلة للتحصيل			-الديون الطويلة والمتوسطة		
-القيم الجاهزة			-الديون القصيرة		
-الأصول المتداولة					
المجموع		100%	المجموع		100%

المصدر: ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير- التحليل المالي"، الجزء الاول دار المحمدية الجزائر، 1998، ص

¹ جروم لين وآخرون، استراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر جوان 2013، ص 2 .

2-الميزانية المالية المفصلة:

الجدول رقم (01، 03): الشكل العام للميزانية المالية المفصلة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة:</u> <u>الأموال الخاصة:</u> -رأس مال الشركة -فرق إعادة التقدير -مؤونة الأعباء والخسائر <u>د.ط.م.أ:</u> -ديون الاستثمارات -قروض مصرفية		<u>الأصول الثابتة:</u> <u>القيم الثابتة:</u> -الاستثمارات -قيم معنوية -قيم ثابتة <u>قيم ثابتة أخرى</u> -مخزون الأمان -سندات المساهمة -كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	<u>د.ق.أ:</u> -ديون الاستثمار -قروض مصرفية -موردون -أوراق الدفع -أرباح موزعة -الضرائب على الأرباح		<u>الأصول المتداولة:</u> <u>قيم الاستغلال:</u> -بضائع -مواد ولوازم -منتجات تامة ونصف تامة <u>قيم قابلة للتحقيق:</u> -تسبيقات -زيائن -أوراق قبض <u>القيم الجاهزة:</u> -البنك -الحساب الجاري

			-الصندوق
	مجموع د.ق.أ.		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: المصدر: ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير- التحليل المالي"، الجزء الاول دار المحمدية الجزائر، 1998، ص 38-39.

ثالثا: تحويل عناصر الأصول والخصوم

1-تحويل عناصر الأصول:

-الأصول الثابتة: وهي تشمل قسمين أساسيين: الاستثمارات وقيم أخرى لأكثر من سنة وفي كلا الجزأين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة حيث تكون القيم المعنوية والمادية ذات أطول مدة في قمة الميزانية، تليها الآلات والمعدات ثم القيم الثابتة الأخرى وهي تشمل: ¹

✓ **مخزون العمل:** وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق في الأسعار والكميات خاصة، فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة مدى السنوات لهذا يضم إلى القيم الثابتة.

✓ **سندات المساهمة:** حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة في رأس مال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن السنة.

✓ **الكفالات المدفوعة:** يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات.

-الأصول المتداولة: وتشمل:

✓ **المخزونات:** وهي أول مركز من الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة وهي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها.

✓ **الحقوق:** وهي مجموع العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير، بحيث هي حق لها عند الغير أو عندها وتنقسم إلى جزئين:

¹ بوشاشي وبوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 110.

أ-القيم غير الجاهزة أو القيم القابلة للتحقيق: وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن وسندات مساهمة وتسبيقات للغير والتي لا تتجاوز مدتها سنة بالترتيب التنازلي.

ب-القيم الجاهزة: وهي البنك والصندوق والقيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.

2-تحويل عناصر الخصوم:

-الأموال الدائمة: ترتب هذه المجموعة حسب المدة الاستحقاق، فنجد الجزء الأول وهو مجموع العناصر التي تمثل الملكية

الخاصة للمؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطات والنتائج قيد التخصيص والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح الضريبة منها.

أما الجزء الثاني وهو مجموعة الديون الطويلة أو المتوسطة الأجل من سنة واحدة إلى أكثر بمختلف أنواعها وحسابات الشركاء للمدى الطويل وديون الاستثمار... الخ.

-الديون القصيرة الأجل: وهي القسم الثاني من الموارد، وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن

السنة وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، وجزء النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وحسابات الشركاء ذات المدة القصيرة.¹

ملاحظات:

يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية تتعلق ب:

-المصاريف الإعدادية: نظرا لطبيعتها كأعباء وليست كموجودات مادية أو معنوية فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر في الميزانية المالية أو في القيم الحقيقية للميزانية.

-الديون المشكوك فيها: تصبح محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل ولهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد وتبقى في الأصول المتداولة إلا إذا كان هناك إشارة إلى ما يخالف ذلك.

-المؤونات على الأعباء والخسائر: ان هذه المؤونات التي حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي، فان نهاية السنة المالية تحدد لها ثلاث حالات:

1-الخسائر التي وقعت فعلا: إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة وبالتالي فسوف

تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير في حدود لا تزيد عن السنة، إذن تعتبر دين على المؤسسة قصير المدة.

2-الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا أو بعد مدى طويل: إن مبلغ من الخسائر سوف تدفعها المؤسسة عند حدوث هذه الأخيرة أي بعد مدة معينة أكثر من سنة، لذا تعتبر دين طويل المدة.

¹ مراد حمزة، رباحي احمد، دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، ادارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010/2011، ص 57.

3- لا توجد خسائر: وهي الحالة التي لا تقع فيها خسارة فإن مقدار المؤونة المخصص لها سوف لا يكون له معنى أو هدف مبرر لذا سوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة وتكون غالباً نفس نسبة الضريبة على الأرباح.

-ديون الاستثمار: إن الديون على الاستثمارات التي تدفع غالباً على عدة أقساط سنوية نظراً لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها الطويلة فإن هذا الحساب يبقى غالباً في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة، وفي كل سنة يطرح منه الدفعة التي تسدد في نفس السنة وبالتالي تضم إلى الديون قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.

-النتيجة السنوية: بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر، فيعتبر دين قصير الأجل على المؤسسة. أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكاً للمؤسسة ويخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها فيما يخص النتائج.

ويمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في توزيعها:

1- جزء يوزع على العمال أو الشركاء.

2- الجزء الباقي غير الموزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص وقد يخصص مباشرة إلى الاحتياطات.

وكنتيجة: النتيجة الصافية قبل اتخاذ قرار في تخصيصها أو توزيعها فإنها تدخل ضمن النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات لأنها ملك للمؤسسة.¹

ملاحظة:

نظراً لطبيعة الضريبة على الأرباح والزمن الذي تحسب فيه فإن المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة على أساس مبلغ الضريبة للسنوات السابقة.

الفرع الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

-قاعدة التوازن المالي: يعرف التوازن المالي على أنه تناظر قيمى وزمنى بين الموارد المالية للميزانية من جهة واستخداماتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي تترافق استحقاقها كما تختلف عناصر الاستخدامات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها.

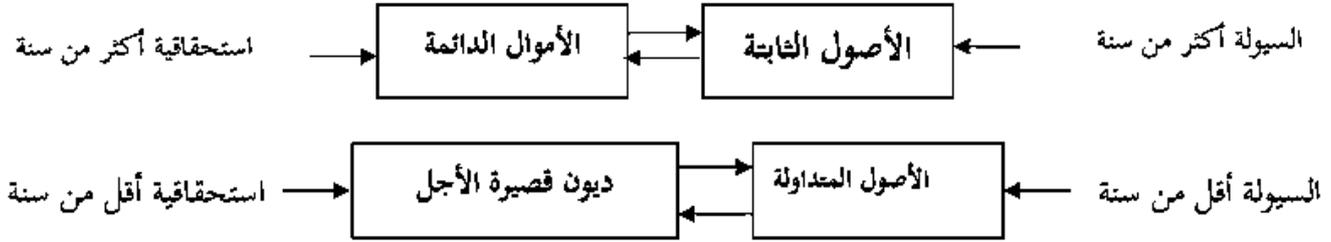
إن التوازن المالي ينتج عنه تناقض بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، فمفهوم التوازن المالي يبرز في قدرة المؤسسة في الحفاظ على درجة السيولة الكافية واللازمة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، لذلك فالمؤسسة تسعى دائماً للتحكم في السيولة من أجل استمرارها في الوفاء بديونها.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 29-33.

فالقاعدة الأساسية للتوازن المالي تعرف بقاعدة التوازن المالي الأدنى، أي تقابل بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، وبالتالي تظهر لنا مكونات الميزانية المالية في أربع كتل من خلال الشكل التالي: ¹

شكل رقم (01-03): التوازن المالي

التوازن المالي من اعلى الميزانية



التوازن المالي من أسفل الميزانية

المصدر: يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006/ 2007، ص 63.

لكي يتحقق التوازن المالي لا بد من توجيه الموارد المالية المتاحة التي تبقى للمؤسسة أكثر من سنة نحو تمويل الاستخدامات الدائمة، أي تلك العناصر من الأصول التي تتحول إلى سيولة بعد سنة وتخصص الموارد التي مدة استحقاقيتها لا تتعدى سنة لتمويل العناصر التي يمكن أن تتحول إلى سيولة خلال سنة. ²

الفرع الثالث: دراسة الهيكلة المالية بواسطة النسب المالية

-أولاً: تعريف النسب المالية

التعريف الأول: النسب المالية هي العلاقة بين قيمتين متجانستين والمتمثلة في إحدى الكتل الكبرى للميزانية، إن هذه النسب يمكن التعبير عنها على شكل كسر أو نسب مئوية. ³

التعريف الثاني: تعرف النسب المئوية على أنها تلك العلاقة المعبرة عنها بين مؤشرين، والنسب هي حاصل قسمة مقدارين، فهي إذا تستعمل في المقارنة بين معطيات عديدة. ⁴

التعريف الثالث: تعتبر محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمؤسسة، لدى فإنها تزود الأطراف المعنية يفهم أفضل لظروف المؤسسة. ⁵

¹ يحي سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² Pierre Conso, Farouk Hemiti, **Gestion Financière de L'entreprise**, Edition DUNOD, Paris, France 1998, P.199

³ Patrice Vizzavona, **Gestion Financière**, Berti édition, n 08, Paris, France 1992, P 51.

⁴ Piere Conso, **La Gestion Financière L'entreprise**, op .cit. Paris, France P.180.

⁵ منير صالح هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 42.

التعريف الرابع: يعرفها البنك الفرنسي جويلية (1974) كما يلي:

إن أبسط تعريف للنسب هو العلاقة التي تربط بين مقدارين يمثل أحدهما المقام والآخر البسط، وقد يمثلان هذين المقدارين معطيات خام، حسابات الميزانية والتسيير، رأس المال العامل، القيمة المضافة... الخ والتي يمكن أن تكون معرفة بحسابات أقل أو أكثر تعقيدا¹.

-ثانيا: أنواع النسب المالية

هناك أربعة أنواع من النسب المالية تتمثل فيما يلي:

1-نسب الهيكلية: هي عبارة عن مجموع النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك لتقدير توازنها، أي هي تتقدم صورة واضحة حول الهيكلية المالية في زمن معين، فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وحسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج ثلاثة أنواع من نسب الهيكلية تتمثل في:²

أ-نسب هيكلية الأصول: إن النسب المستخدمة توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول ونستخلص ما يلي:

-نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) x 100.

-نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة/مجموع الأصول) x 100.

-نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) x 100.

-نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) x 100.

ان هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة كما تمنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلتها حتى تصبح تتماشى والهيكلية المثلى.

ب-نسب هيكلية الخصوم تمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة او تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي:³

-نسبة الأموال الخاصة = (إجمالي الأموال الخاصة /مجموع الخصوم) x 100.

-نسبة الديون الطويلة الأجل = (إجمالي الديون الطويلة الأجل / مجموع الخصوم) x 100.

-نسبة الديون القصيرة الأجل = (إجمالي الديون القصيرة الأجل / مجموع الخصوم) x 100.

¹ George Depallens, **Gestion Financière L'entreprise**, 8eme édition, Paris, France, P. 231.

² Pierre Conso, **La Gestion Financière L'entreprise**, op . cité, Paris, France, P. 182.

³ اليمن السعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، سنة 2008/2009، ص 97.

ج- النسب العامة: تكمن أهمية هذه النسب في إظهار أهمية وتطور رأس المال العامل وتوضيح التمويل، أي التي تستخدمها المؤسسة، وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01، 04): النسب العامة

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستقرة، قيمة هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي.
نسبة التمويل الذاتي	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	هذه النسبة تبرز مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، عادة ما تكون هذه النسبة أقل من الواحد
نسبة الاستقلالية المالية (المديونية)	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	هذه النسبة محصورة بين (1 و 2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض، أما إذا كانت عند الواحد (1) أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين ويجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية (إلا في حالات إعطائها ضمانات أخرى).
نسبة قابلية السداد	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	هذه النسبة تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها، كلما كانت هذه أقل من الواحد كلما كان هذا في صالح المؤسسة، أي يشكل ضمان كبير للمقرضين، الحالة المثلى هي (0.5).

المصدر: ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير- التحليل المالي"، الجزء الاول دار المحمدية الجزائر، 1998، ص 43 .

2-نسب السيولة:

هذه النسب تسمح بمقارنة عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون قصيرة الأجل أي التقارب بين السيولة واستحقاقها كما توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وتمثل هذه النسب في: ¹

جدول رقم (01، 05): نسب السيولة

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة سيولة الأصول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) فهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، وهذه الحالة جيدة للمؤسسة لأن حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحاً وهذا ما يميز المؤسسات التجارية، أما إذا كانت في حدود (0.5) فتدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حداثة أصول المؤسسة.
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل، إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على التسديد، أما إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني حالة التوازن، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل سالب.
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	تعرف هذه النسبة بنسبة الخزينة، تبين هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق، الحالة المثلى محصورة ما بين (0.3) و(0.5).

¹ عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص ص 59-60.

<p>تسمح لنا بالمقارنة ما بين الأموال التي تحت تصرف المؤسسة والديون قصيرة الأجل، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أو السريعة، الحالة المثلى ما بين (0.2) و(0.3).</p>	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	<p>نسبة السيولة الآنية (الفورية أو الحالية)</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------

المصدر: ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير - التحليل المالي"، الجزء الأول دار المحمدية الجزائر، 1998، ص 44 .

3-نسب المردودية: هذه النسب تسمح بمقارنة نتيجة ما بالوسائل المستعملة لبلوغها أو تقيس لنا العائد من استخدام الموجودات لدى المؤسسة، وعموما هناك عدد هائل من النسب يستخدمها المحلل المالي لمعرفة المردودية بمختلف أنواعها وهي:¹

أ-نسب المردودية المالية: هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج ومن ثم تطوير وتحسين نشاطها.

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأموال الخاصة}}$$

تقيس لنا هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة وتبين فعالية المؤسسة في استخدامها لهذه الأموال، إضافة إلى ذلك هناك

نسب أخرى من بينها:

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة} = \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{مجموع الأموال الدائمة}}$$

ب-نسب المردودية الاقتصادية: تقيس لنا مردودية كل موارد المستثمرة في المؤسسة ونستخلص منها ما يلي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة مردودية رأس المال} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{طاقة التمويل الذاتي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسبة مردودية رأس المال تسمح بمقارنة رقم الأعمال بأصول الميزانية وتعبر عن سرعة دوران رقم الأعمال، فكلما كانت

هذه النسبة مرتفعة كلما أثبتت هذه الحالة أن المردودية جيدة.

ج - نسبة المردودية التجارية: هذه النسبة تسمح بالتقييم الخاص بنشاط المؤسسة ونستخلص منها نسبة تتجسد فيها

المقارنة ما بين النتيجة ورقم الأعمال.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة المحققة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

¹ Brahim Sansari, **Analyse Financière**, Maison Chihab, Bab El Oued .Alger, 1996, P. 46.

4-نسب النشاط: نسب النشاط تقدم لنا مؤشرات ديناميكية تعتمد على المعلومات غير الساكنة لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني وهناك عدة نسب وهي:

أ-نسبة مدة دوران المخزونات: تقيس مدة تصريف المخزونات باختلاف أنواعها حيث تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزونها.

$$\text{نسبة مدة دوران المخزونات} = (\text{المخزون الوسطي للسلع} / \text{تكلفة السلعة المباعة}) \times 360.$$

$$\text{معدل الدوران} = \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة} / \text{المخزون الوسطي}.$$

$$\text{مدة التخزين} = (1 / \text{معدل الدوران}) \times 360.$$

$$\text{المخزون الوسطي} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) / 2$$

ب-نسبة مدة تسديد القروض للزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة التجارية المنتهجة من طرف المؤسسة اتجاه زبائنها.

$$\text{نسبة مدة التسديد القروض للزبائن} = [(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{رقم الاعمال}] \times 360$$

تقيس لنا المدة المتوسطة بالأيام أو بالأشهر القرض الممنوح من المؤسسة لزبائنها، نلاحظ أن المؤسسة عليها أن تحاول الاستفادة أكثر بالأخذ بعين الاعتبار اهداف التوسع في السوق والمحافظة على الزبائن وتلبية رغباتهم.

ج-نسبة مدة قروض الموردين: تقيس لنا المدة المتوسطة بالأيام والأشهر القروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين (تسديد هذه القروض).

$$\text{نسبة مدة التسديد القروض الموردين} = [(\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) / \text{المشتريات}] \times 360$$

ثالثا: حدود استخدام النسب المالية: ¹

1- في حالة دخول الشركة في نشاطات مختلفة فإن القوائم المالية توضح المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة ككل، والنسب هنا سوف تكون مضللة خاصة عند مقارنة نسب الشركة بنسب الصناعة في الوقت الذي تنتمي هذه الأنشطة المتعددة إلى صناعات مختلفة فعلى أي منها تتم المقارنة.

2- حتى نسب الصناعة المحسوبة نفسها تحتوي على بيانات ومعلومات تم إعدادها طبقا لمعايير محاسبية مختلفة، فهناك مثلا شركة تستخدم **LIFO** وأخرى تستخدم طريقة **FIFO** إلى غير ذلك من معايير المحاسبة البديلة .

3- قد تكون نسب الصناعات قد تم إعدادها من عينات لا تمثل الصناعة تمثيلا صادقا.

4- نسب متوسط الصناعة التي تتم المقارنة بها قد لا تصلح هدفا للشركات التي تنتمي لهذه الصناعة.

¹ خالد الاروي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 91 .

- 5- موسمية النشاط قد تؤثر على النسب المالية المستخرجة وخاصة إذا كانت السنة المالية التي تعد عنها القوائم المالية لا تنطبق مع طول دورة التشغيل التي تخص الشركة.
- 6- تميل النسب المحاسبية أشد التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية.¹

¹ خالد الاروي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية "الدراسات السابقة"

تشكل الدراسات السابقة مصدرا مهما لجميع الدارسين والباحثين إذ تساعدهم في تكوين خلفيات عملية عن مواضيع دراستهم وأبحاثهم، ويهدف تعزيز مخطط الدراسة وفرضياتها وأهدافها، تم التطرق لعدد من الدراسات التي تخص موضوعنا وقوفا على مضامينها ومدلولاتها المنهجية، فضلا عن ملامستها على نحو مباشر وغير مباشر لمتغيرات دراستنا الحالية وأبعادها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1-دراسة خليفة الحاج (2018): التحليل المالي أداة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه تخصص علوم تجارية، جامعة وهران، 2018.

هدفت الدراسة إلى بناء نموذجين إحصائيين لتقييم الأداء والتنبؤ بالمخاطر المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية وهران خلال الفترة الممتدة من 2009 -2014، من خلال استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي والتحليل التمييزي.

من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

-تعتبر مؤشرات ونسب التحليل المالي إحدى المتغيرات التفسيرية المشككة للنماذج الإحصائية والرياضية التي يعتمد عليها الباحثين والمهنيين والمحللين الماليين في قياس وتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، غير أنها ما زالت تتسم بالكثير من المحددات والنقائص التي تحد من فعاليتها ونجاعتها في أداء وظيفتها كجهاز إنذار مبكر بالإختلالات الحاصلة على مستوى المؤسسة. -إن استخدام الأساليب الإحصائية الخطية المتقدمة كأسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات وأسلوب التحليل اللوجستي عند تطوير أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية تعد من الأساليب الإحصائية الفعالة والناجعة في تقييم الأداء والتنبؤ بنجاح وفشل المؤسسات.

-من أهم النسب التي تساعد في تقييم والتنبؤ بالفشل المالي هي: نسبة دوران الأصول، نسبة المردودية الاقتصادية، نسبة الاستدانة قصيرة الأجل ومؤشر الحجم.

2-دراسة بنية حيزية (2017): دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة يحي فارس، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مقدرة الأساليب الحديثة للتحليل المالي على تفسير عملية تقييم الأداء المالي مقارنة بالأساليب التقليدية، وذلك من خلال تقييم الوضعية المالية لمجمع صيدال باستخدام النسب المالية، ومن ثم مقارنة نتائج تقييم المجمع باستخدام الأساليب الحديثة (الأرقام القياسية والتمهيد الأسي ونماذج الانحدار).

من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

-ظهرت الأساليب الحديثة للتحليل المالي كنتيجة للنقائص الموجودة في الأساليب التقليدية وكذا التطورات الحاصلة في المجال المالي وحالات عدم التأكد التي تحيط بالمؤسسات، حيث كان لا بد على هذه الأخيرة أن تتماشى مع التطورات حتى تتمكن من إثبات وجودها في السوق ومواصلة نشاطها.

-التقنيات التقليدية لها دلالة إحصائية ودور كبير في تفسير التغيرات الحاصلة في عملية تقييم الأداء المالي على عكس التقنيات الحديثة التي أثبتت عدم فعاليتها في تطوير عملية تقييم الأداء في مجمع صيدال.

3-دراسة عبد الوهاب دادن وعبد الغاني دادن، (2012): تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام التحليل العاملي خلال الفترة الممتدة من 2000-2006، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

بغية تحليل الأداء المالي، تم استخدام القوائم المالية لعينة من 65 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة الممتدة بين 2000-2006، وتم الاعتماد على 20 نسبة مالية تم تصنيفها إلى أربعة مجموعات: نسب المردودية، نسب النشاط، نسب الدوران ونسب الهيكل المالي.

من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

-من خلال مخرجات التحليل الاستكشافي تم التوصل إلى أربعة عوامل تفسر جوانب تقييم الأداء المالي، عامل مردودية المؤسسة، عامل السياسة التجارية، عامل الهيكل المالي وسياسة التمويل الذاتي.

-عامل مردودية المؤسسة مفسر بكل من المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، قدرة التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة، معدل دوران الأموال الخاصة، نسبة الاستقلالية المالية والقيمة المضافة إلى الأصول.

-عامل السياسة التجارية مفسر بكل من معدل الهامش الصافي، هامش الصافي للاستغلال، نسبة التكامل العمودي، الهامش الإجمالي للاستغلال.

-الهيكل المالي للمؤسسة مفسر بكل من نسبة الهيكل المالي، معامل الاستدانة.

-ارتبط بالعامل الرابع كل من معدل الهامش على القيمة المضافة، مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة، ونسبة التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1-دراسة Peter Omandi (2019): Financial performance trends of United States

Hockey inc a resource dependency approach، مقال منشور في مجلة Journal of Economics, Finance and Administrative Science، العدد 24 (3)، 2019.

بمساعدة تحليل الاتجاه المالي، تم استخدام البيانات الأرشيفية لفحص الأداء المالي (مقيماً من خلال صافي الدخل)، والفعالية المالية (المشار إليها إجمالي الأصول وإجمالي الإيرادات) والكفاءة المالية تم فحصها من خلال نسب خدمات البرنامج وعائد نتائج شركة.

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركة US Hockey Inc الأمريكية، باستخدام مؤشرات الفعالية المالية ونسب الكفاءة المالية، من خلال تحليل الاتجاه المالي، بحيث يكون الأداء المالي معبراً عنه بصافي الدخل، والفعالية معبراً عنها بإجمالي الأصول وإجمالي الإيرادات أما الكفاءة المالية فيعبر عنها من خلال العائد على الأصول.

من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

-صعوبة تحقيق التوازن بين الكفاءة والفعالية المالية في وقت واحد.

-تحسين الأداء المالي العام يتطلب قدرات إدارية استثنائية تستند إلى سياسات تنظيمية سليمة موجهة نحو الممارسات المالية.
-تتطلب الكفاءة الانضباط المالي والسيطرة على العمليات ومتطلبات رأس المال العامل، أما الفعالية فتتطلب القدرة على تطوير الاستراتيجيات السلمية للنمو المستدام.

2-دراسة Reginald. M et Kong. Y (2019): Financial Statement analysis

principal component analysis (ACP) approach case study China telcoms

industry، مقال منشور في مجلة Asian Journal of Accounting Research، العدد 4 (2)، 2019.

كان الهدف من الدراسة هو التوصل إلى مزيج من النسب التي يتم تقييمها وتحليلها باستخدام طريقة ACP (المركبات الأساسية)، تم استخدام هذه الأداة الإحصائية لتقليل المتغيرات المستخدمة في تحليل البيانات إلى الحد الأدنى من العوامل، وأجريت هذه الدراسة على ثلاث مؤسسات صينية خلال الفترة الممتدة بين 2011-2017.

من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة أن 12 نسبة مالية من أصل 18 نسبة تساعد في تقييم الوضع المالي الحقيقي وتمثل هذه النسبة في: معدل دوران الأصول، معدل دوران حقوق الملكية، هامش الربح، السيولة الفورية، رأس المال المستخدم، نسبة الإيرادات لكل أجر عامل، معدل دوران رأس المال العامل، نسبة حقوق الملكية، ربحية السهم، معدل دوران العملاء ومؤشر التدفق النقدي.

3-دراسة Asmaa. M et Larbi. G (2019):

le financement de l'entreprise une étude d'analyse financière par la méthode des sciences économique de gestion et ratios cas de l'entreprise Soidal sciences commerciales، مسيلة، العدد 12، 2019.

هدفت الدراسة إلى تقييم الوضعية المالية لمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة بين 2013-2017، وذلك باستخدام أربعة مجموعات من النسب المالية: نسب الملاءة والسيولة، نسب الهيكلية، نسب النشاط ونسب الربحية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- مستوى مديونية منخفض، بالتالي مجمع صيدال مستقل ماليا.
- مجمع صيدال يملك السيولة الكافية لتغطية الديون قصيرة الأجل كما تتوفر لديه هامش أمان يمكن استخدامه في الأجل القصير.

- كما تبين أن للمجمع قدرة على تجديد استثماراته ودفع رسومه وديونه المالية.

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة

عند التدقيق والتحليل في الدراسات السابقة والتي شملت العديد من المؤسسات في أماكن مختلفة، باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية والرياضية والمناهج العلمية المتنوعة خلال فترات زمنية مختلفة، لاحظنا ما يأتي:

- اختلفت الدراسات السابقة في تحديد مصطلح المتغير التابع، فمعظمهم أخذ مفهوم تقييم الأداء المالي أو تقييم الوضعية المالية أما في دراستنا فقد أخذنا مفهوم تشخيص الوضعية المالية.

- اختلفت عن الدراسات السابقة في الإطار الزمني والمكاني، حيث تمت على مستوى المؤسسة الوطنية سونلغاز بغرداية خلال الفترة 2016 الى 2018

- تختلف عن الدراسات السابقة في تحديد أهداف ونتائج البحث.

خلاصة الفصل:

يعبر تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن تشخيص معمق وشامل للوضع المالي في المؤسسة وكل الآليات المستخدمة لبلوغ الأهداف المحققة، ويسعى المهتمون بالمؤسسة ومحيطها للتعرف على هذه الوضعية وتحليلها لاتخاذ القرارات المختلفة بناء على المعلومات المستمدة من هذا التحليل، ويعتمد صحة القرار المتخذ على صحة البيانات المستخدمة ومصداقية الأدوات المعتمد عليها في التحليل، دون إغفال دور الوقت والتكلفة، وهذا ما يتطلب أدوات معبرة عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة.

قدم الباحثون في مجال التحليل المالي عدة أنواع من المؤشرات التي يمكن من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وعلى رأسها النسب المالية، ولكن كثرة هذه النسب في بعض الأحيان تعطي نتائج متناقضة يصعب تحليلها والاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن النسب المالية تحتاج لوقت كبير لحسابها وتحليلها.

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري على نظرة عامة على التحليل المالي وكذا الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل هذا في دراسة تطبيقية للشركة، وهذا من خلال دراسة الوضعية المالية لها. بحيث يمثل التحليل المالي صورة حقيقة وواقعية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة معتمداً بذلك على تنوع الأساليب المتعامل بها في الجوانب التسييرية وتأكيداً منا للجانب النظري قمنا بدراسة تطبيقية معمقة ودقيقة خصت بها شركة سونلغاز بغرداية إذ تعتبر هذه الشركة مؤسسة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني خاصة من أجل إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز على أوسع نطاق، وقد ارتكزت هذه الدراسة التطبيقية في مقدمتها على تقديم المؤسسة محل الدراسة، مروراً بعرض الوثائق المحاسبية لها وصولاً إلى تحليلها عن طريق مؤشرات التحليل المالي المستعملة والتي منها النسب المالية والتوازنات المالية. وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية سونلغاز
- المبحث الثاني: مؤشرات التحليل المالي ودورها في تشخيص الوضعية المالية للشركة

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية سونلغاز

تعتبر شركة سونلغاز الشركة الوطنية الوحيدة في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، على المستوى الوطني، بدون منازع، حيث أنها تتكون من ثلاث (03) فروع: فرع إنتاج، فرع نقل، فرع توزيع، لكل فرع مديريات ثانوية، تابعة له، فبالنسبة لفرع التوزيع، يحتوي على عدة مديريات، موزعة على مستوى التراب الوطني.

المطلب الأول: نشأة (SADEG / SPA) وإجراءات الدمج:

الفرع الأول: تأسيس مجمع سونلغاز بالجزائر:

بناءً على المرسوم التنفيذي، رقم 6959 المؤرخ في يوم 26 جويلية 1969م الصادر، في الجريدة الرسمية الذي حدد مهمة رئيسية، تتمثل في الاندماج، بطريقة منسجمة، في سياسة الطاقة الداخلية للبلد إن احتكار إنتاج، ونقل، و توزيع، واستيراد، وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز، قد عزز من مكانة الشركة، كما أن احتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل التراب الوطني، لجميع أصناف الزبائن تطلب منها إنجاز، وتسيير قنوات النقل، وتوزيع الكهرباء والغاز على المستوى لوطني. وبناءً على الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة، قامت الشركة في سنة 1973م بإعادة تشكيل البنية التحتية لقواعدها ومركباتها، لتفخر الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، من 624 ميغاواط، إلى 1200 ميغاواط سنة 1974م، بفضل المراكز الحرارية المتواجدة في كل من عنابة، وهران، بالإضافة إلى المولدات الغازية المتواجدة في الجزائر، أرزيو، حاسي مسعود، نُقرت، مستعملة بذلك خطوطا للنقل، ما يزيد طولها عن 850 كلم للضغط المتوسط، والمنخفض.

في سنة 1978، طورت المؤسسة خدماتها، لتحقيق أهداف المخطط الوطني، المتعلق بإعداد تهيئة الكهرباء، بغية تلبية الحاجيات، حوالي 1200000 مشترك واستحدثت خطوطا جديدة، لتغطية الطلب المتزايد.

وفي سنة 1983م، وضمن برنامج إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، لم تغفل سونلغاز هي الأخرى من إعادة الهيكلة ل تتمحور عنها ستة مؤسسات فرعية، وهي:

✓ أشغال الكهرباء (KAHRIF)

✓ تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية (KAHRAKIB)

✓ إنجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز (KANAGHAZ)

✓ أعمال الهندسة المدنية (INERGA)

✓ التركيب الصناعي (ETTERKIB)

✓ صناعة عدادات الكهرباء وآلات القياس والرقابة (AMC)

تعتبر سونلغاز مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تقوم بالنشاطات التالية:

✓ إنتاج ونقل الكهرباء. (مجمع صناعي) وحدة (Société De Pnadction)sp

✓ نقل الكهرباء المنتجة GRTE

✓ نقل الغاز GRTG

✓ توزيع الكهرباء والغاز SD.

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط (SDC)

تم إنشاء (SDC) بموجب المرسوم الرئاسي، رقم 39 الصادر في 02 فيفري 2003، برأس مال اجتماعي، قدره مائة وخمسون مليار دينار جزائري (150.000.000,00 دج)، مقرها الاجتماعي الجزائر العاصمة، جاء في عقد تأسيسها، في المادة الأولى، الشكل القانوني للشركة، إذ تأسس طبقاً لأحكام¹ الأمر 75-، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم للقانون التجاري، وأحكام القانون² 02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422 الموافق ل 5 فيفري 2002، أما المادة الثانية تطرقت إلى موضوع الشركة والمتمثل في:

- 1- استغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء، الواقعة في المنطقة الممونة الخاصة بها؛
 - 2- تطوير الشبكة للتمكين من ربط الزبائن والمنتجين الراغبين في ذلك؛
 - 3- فعالية وأمن الشبكة؛
 - 4- التوازن بين العرض والطلب؛
 - 5- نوعية الخدمة؛
 - 6- إحترام التنظيمات التقنية، وقواعد حفظ الصحة والأمن، وحماية البيئة؛
 - 7- تسويق الكهرباء والغاز؛
 - 8- كما تتولى الشركة أيضاً المساهمة المباشرة، أو غير المباشرة، في كل النشاطات، أو العمليات الصناعية، أو التجارية والمالية، أو العقارية، أو المنقولة داخل، أو خارج الجزائر، وفي كل الأشكال، طالما كانت هذه النشاطات أو العمليات متصلة بصفة مباشرة، أو غير مباشرة بموضوع الشركة، أو المواضيع المشابهة لها،
- أما المادة الثالثة من عقد التأسيس، تطرقت إلى التسمية الاجتماعية، والمتمثلة في (سونلغاز توزيع الوسط) باختصار (أس.دي.سي) بالأحرف اللاتينية (Sonelgaz Distribution Centre) « SDC » En abrégé حيث نص القانون على ضرورة أن يذكر في جميع العقود ووثائق الشركة الموجهة للغير لاسيما الرسائل، والفواتير، والإعلانات، والمنشورات المختلفة، التسميات الاجتماعية مسبوقة، أو متبوعة مباشرة، وبوضوح بكلمات " شركة ذات أسهم، أو بالأحرف الأولى "ش.ذ.أ"، مع ذكر مبلغ رأس مالها الاجتماعي ومكان ورقم تسجيل الشركة بالمركز الوطني للسجل التجاري، يقع مقرها الاجتماعي، وفقاً للمادة الرابعة في ولاية البليدة، شارع محمد بوضياف، وحددت مدة حياة الشركة ب 99 عاماً، ابتداءً من تاريخ قيدها في السجل التجاري .

¹ الأمر رقم 75/59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية رقم 101 المؤرخة في 19 ديسمبر 1975
² القانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فبراير 2002، والمتضمن حماية الساحل وتنميته، الجريدة الرسمية العدد 10، الصادرة في 12 فبراير 2002

الفرع الثالث: دمج شركة توزيع الكهرباء للجزائر (S D A) مع شركة توزيع الوسط (S D C)

بناء على محضر اجتماع الجمعية العامة الغير العادية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للجزائر، باختصار "اس.دي.أ" (sda/spa)، المنعقد في بتاريخ 16/جويلية 2019، والمتضمن لاسيما في اللائحة (1) المصادقة على اتفاق بالامتصاص من طرف الشركة الجزائرية للتوزيع الكهرباء والغاز، باختصار "أس.دي.سي" (sdc /spa)، وبناء كذلك على محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة الجزائرية للتوزيع الكهرباء والغاز " (sdc /spa) المنعقد بتاريخ 18 جويلية 2019 والمتضمن لاسيما في لائحة (01) و(02) المصادقة على اتفاق إدماج بالامتصاص لشركة توزيع الكهرباء والغاز الجزائر (sda /spa) من طرف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز "أس.دي.سي" (sdc/spa) عن طريق الامتصاص .

- بناء على التقرير الخاص لمحافظ الحسابات المؤرخ في 18 جويلية 2019، المتعلق بإدماج المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات أسهم، المسماة (sda /spa)، والشركة العمومية الاقتصادية، ذات أسهم المسماة (SDC /SPA) عن طريق الإمتصاص.

- وبناءاً على المراسلة رقم 2432 المؤرخة في 07 أوت 2019 الصادرة عن المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات أسهم المسماة (SDC/SPA) و (SDA/SPA)، والمتعلقة بالدمج عن طريق الامتصاص مع تغيير تسميتها، وبتاريخ الثامن عشر جويلية ألفين وتسعة عشر، على الساعة الثامنة صباحا عقدت الجمعية العامة، الغير العادية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، بمقر الشركة الكائن بعمارة 500 مكتب الطريق الوطني رقم 38، جسر قسنطينة الجزائر، تم تفويض مجلس الإدارة بتنفيذ الدمج بين (sda/ spa) و كذلك " (sdc/spa)، مع تغيير الاسم إلى الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ، (SADEG / SPA) برأس مال قدره أربعة وستون مليار دينار جزائري (64.000.000.000.00) دج.

الفرع الرابع: نشاط الشركة (SADEG / SPA)

وفقاً للمعلومات المستخرجة من السجل التجاري فإن الشركة مسجلة في يوم 2019/11/28، تحت رقم 06 ب 0805455-16/00، يتمثل نشاطها في ما يلي :

جدول رقم (1.2) يوضح نشاطات الشركة (SADEG / SPA) وفقا للسجل التجاري

رمز أو رموز النشاط	النشاط أو الأنشطة الممارسة
102204	نقل للغاز الطبيعي
109221	مؤسسة الدراسات وانجاز المنشآت الكهربائية والغازية
613116	تركيب وتصليح التجهيزات الكهربائية والالكترونية المهنية
613216	تركيب وتصليح وصيانة كل التجهيزات والمنشآت التي تشتغل بالغاز
102203	إنتاج وتوزيع ونقل الكهرباء
102206	توزيع عمومي للغاز

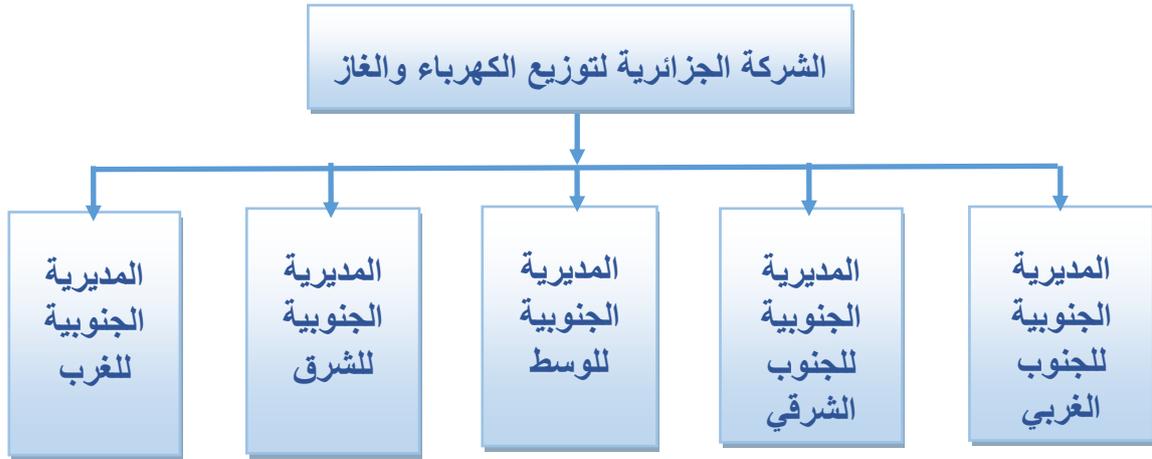
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG) والمديرية الجهوية والولائية يعتبر الهيكل التنظيمي في أي مؤسسة أداة رقابية وتنظيمية، عن أي نشاط تقوم بها، سواء في إيجاد أفضل الهياكل التنظيمية، في تقسيم الطاقة البشرية، وتحديد العدد الحقيقي لهم، إذ يعتبر التحكم في العنصر البشري من حيث العدد والكفاءة أحد أهم الركائز التحكم في العائد والتكلفة المتعلقة بهم.

الفرع الاول: الهيكل التنظيمي للشركة (SADEG) بعد الدمج

حسب التقسم الجديد، يتكون الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز من خمس مديريات جهوية، وفق ما هو مبين في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم (1.2) الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

تتفرع الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG) الى خمس مديريات جهوية وهي كالتالي:

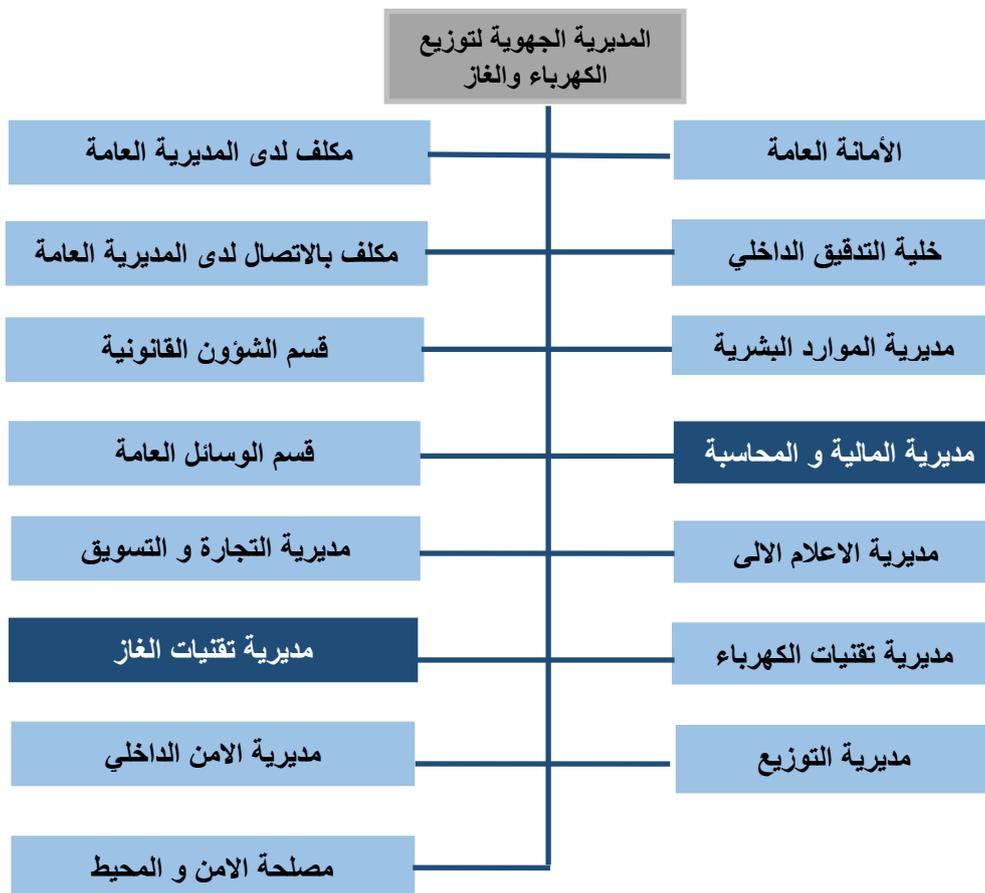
- المديرية الجهوية للوسط مقرها في البليدة؛
- المديرية الجهوية للشرق مقرها في قسنطينة؛
- المديرية الجهوية للغرب مقرها في وهران؛
- المديرية الجهوية للجنوب الشرقي مقرها في ورقلة؛
- المديرية الجهوية للجنوب الغربي مقرها في بشار.

مع العلم أن الهيكل التنظيمي الجديد يدخل حيز التنفيذ، انطلاقا من 2022 /01/02، كما أن الشركة وضعت مخطط استراتيجية استشرافي، يمتد الى غاية سنة 2035 لتحقيق الأهداف التالية: معالجة العجز، وضمان استمرارية الشركة، بالإضافة إلى تأمين المواقع الاستراتيجية، والتحرك نحو الاحترافية، وضمان جودة أفضل للخدمة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية

تتكون المديرية الجهوية من عدة مديريات، وأقسام، ومصالح، حسب التخصص وفق ما هو مبين في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم (2.2) الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز



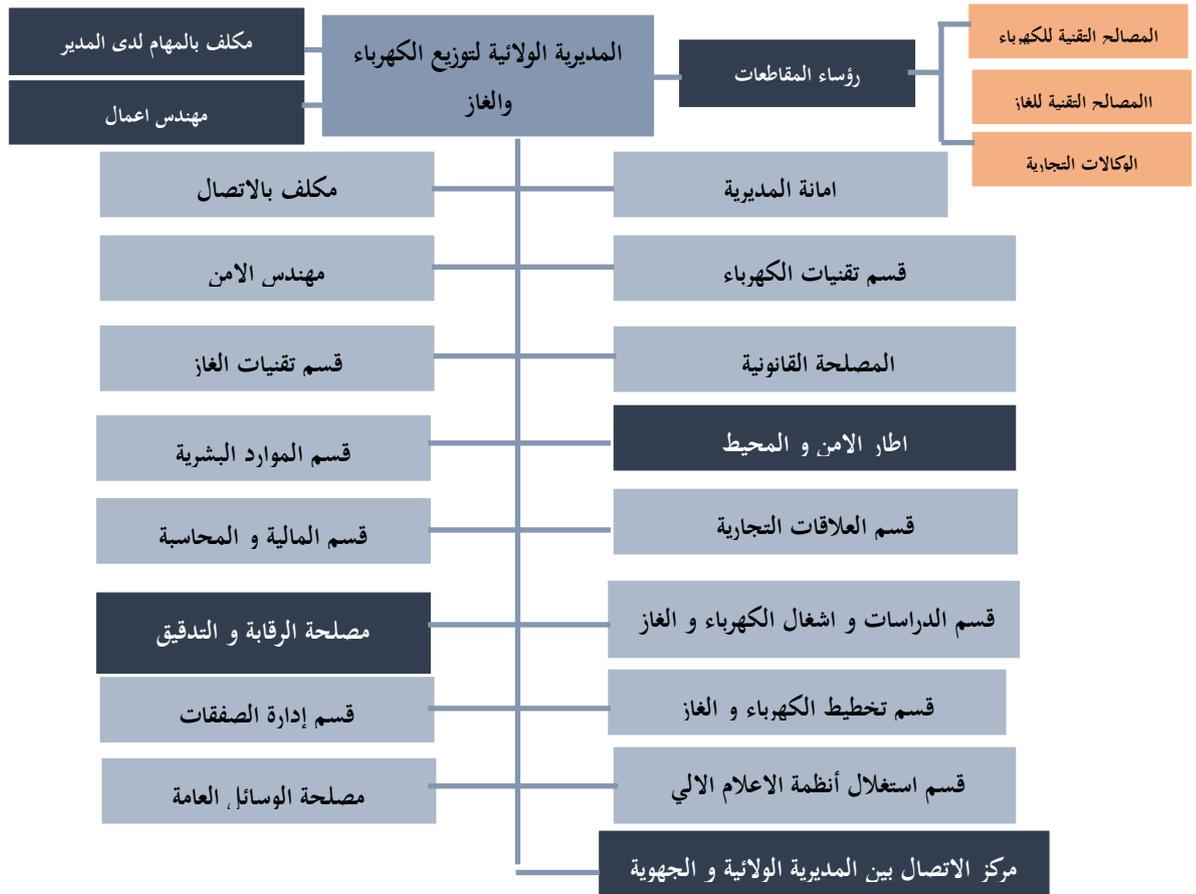
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمديريات الولائية

تتنمي المديريات الولائية إلى إحدى المديريات الجهوية الخمسة، المتواجدة على المستوى الوطني، حسب القرب، وحسب موقع الولاية، كجزء من إعادة تنظيم إدارة التوزيع، ووفقاً للقرار، المتعلق بإنشاء مجموعة العمل المسؤولة عن إعداد مقترحات إعادة التنظيم هذه، اجتمعت الأخيرة في جلسة العمل الأولى في الفترة من 05-11-2020 و 08-12-2020، لتقدم مقترحات للخطة التنظيمية الجديدة لإدارة التوزيع، تأتي هذه المقترحات بالإضافة إلى الاجتماع المنعقد في يناير 2019، والذي جمع مديري التوزيع ورؤساء مختلف الدوائر المعنية، إن الدافع وراء قرار إعادة تنظيم الإدارة الولائية للتوزيع يتمثل فيما يلي:¹

- إيجاد الحلول لمختلف الاختلالات التي لوحظت في الهيكل السابق؛
- تلبية المتطلبات الجديدة من حيث دعم التنمية الاجتماعية؛
- التكيف مع التقسيم الإداري الجديد؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء

الشكل رقم (3.2) الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية لتوزيع الكهرباء والغاز



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

¹Société Algérienne De Distribution De L'électricité Et Du Gaz ,Réorganisation De La Direction De Distribution ,Décembre 2020,P3

المطلب الثالث: دراسة مختلف أقسام ومصالح المديرية الولائية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تأسيس المديرية الولائية، وأهم الدوائر والأقسام المكونة لها، باعتبارها نقطة الإتصال المباشر بين الشركة والمستهلك، عن طريق الوكالات التجارية، المقسمة على مستوى المديرية، الموزعة على مستوى ربوع الوطن.

الفرع الاول: تأسيس ومهام المديرية الولائية

تأسست المديرية الولائية للتوزيع بمقتضى القرار، رقم 478، المعد من طرف المديرية العامة، المؤرخ في 16 ماي 2005 م، والمتضمن إنشاء مديريات جهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز، التابعة لفروع التوزيع، الخاصة بـ (شركة توزيع الجزائر (S.D.A)، شركة توزيع الوسط (S.D.C)، شركة توزيع الغرب (S.D.O)، شركة توزيع الشرق (S.D.E)، التي تأسست بمقتضى القرار، رقم 463، المؤرخ في 27 جوان 2004، إن شركة توزيع الوسط (S.D.C) سابقا احتوت على المديرية التالية: (البليدة، تيزي وزو، المدية، الأعواط، ورقلة، الجلفة، تمنراست، الوادي، بسكرة، إيليزي، غرداية) وتتكون كل مديرية من:

- ✓ امانة المديرية: تتكون امانة المديرية من سكرتيرة المدير بالإضافة إلى أعوان التابعين للأمانة؛
- ✓ المصالح التقنية للكهرباء: تتوزع المصالح التقنية للكهرباء على مستوى تراب الولاية، وظيفتها التدخل المباشر في حالة عطب في شبكة الكهرباء؛
- ✓ المصالح التقنية للغاز: تتوزع المصالح التقنية للغاز على مستوى تراب الولاية، وظيفتها التدخل المباشر في حالة عطب في شبكة الغاز؛
- ✓ قسم تقنيات الكهرباء؛
- ✓ قسم تقنيات الغاز؛
- ✓ مصلحة الشؤون القانونية؛
- ✓ إطار مكلف بالأمن والمحيط؛
- ✓ قسم العلاقات التجارية؛
- ✓ قسم الدراسات وأشغال الكهرباء والغاز؛
- ✓ قسم تخطيط الكهرباء والغاز؛
- ✓ قسم استغلال أنظمة الاعلام الآلي؛
- ✓ مركز الاتصال بين المديرية الولائية والجهوية
- ✓ مكلف بالمهام لدى المدير؛
- ✓ مكلف بالاتصال؛
- ✓ مهندس الأمن الداخلي للمؤسسة؛

- ✓ قسم تقنيات الغاز؛
- ✓ قسم الموارد البشرية؛
- ✓ قسم المالية والمحاسبة؛
- ✓ مصلحة الرقابة والتدقيق؛
- ✓ قسم إدارة الصفقات؛
- ✓ مصلحة الوسائل العامة.

ومن أهم مهام المديرية الولائية للتوزيع ما يلي:

- ✓ المساهمة في سير سياسة المديرية العامة للتوزيع وسط، مجال: الخدمات المقدمة، تعظيم المبيعات، تحصيل الديون؛
- ✓ تطبيق السياسة التجارية للشركة على أكمل وجه؛
- ✓ توفير كل الشروط الملائمة للتكفل بطلبات الزبائن في المواعيد المحددة وبالتكاليف المحددة أيضا وإرشادهم وتوعيتهم؛
- ✓ ضمان التسيير المحكم لشبكات الكهرباء والغاز، وتطويرها، ومختلف عمليات الصيانة بها؛
- ✓ وضع برامج الأشغال، وضمان تنفيذها؛
- ✓ تسيير الموارد البشرية، وتوفيرهم بكل الإمكانيات المادية الضرورية لسير مهامهم؛
- ✓ ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، التي لها علاقة بالتوزيع، وتوعية المواطنين بالقواعد الأمنية الضرورية؛
- ✓ ضمان أحسن تمثيل للشركة على المستوى المحلي.

الفرع الثاني: دراسة أهم أقسام المديرية

سنحاول التطرق بشكل مختصر إلى أهم نشاط بعض الأقسام، والمصالح التابعة لمديرية التوزيع، على مستوى كل ولاية:

1- قسم إستغلال الكهرباء (D.T.E):

تتمثل مهمة القسم استغلال للكهرباء، بمديرية التوزيع، في ضمان استمرارية، وجودة الخدمات، وتشغيل وصيانة شبكات الكهرباء وفق الدليل الفني، ومتطلبات السلامة، وفق ما يلي:

ويهتم هذا القسم بما يلي:

- ✓ إعداد برامج، ومقاسات التوتر المنخفض، والمتوسط، ومتابعتها؛
- ✓ إعداد برامج صيانة الشبكة الكهربائية، ومتابعتها؛
- ✓ تحليل المعطيات الإحصائية، وتحديث الخرائط الخاصة بالشبكة؛
- ✓ ضمان تسيير المحولات؛
- ✓ إعداد برنامج التجهيز السنوي، وعلى المدى القصير؛
- ✓ التدخل في حالة وجود عطب، أو خطر، في الشبكة، وإصلاحه؛
- ✓ متابعة المصالح التقنية للكهرباء التابعة للمديرية؛

✓ ضمان جودة واستمرارية الخدمة؛

✓ التأكد من التشخيص السليم للشبكات، وتطوير برنامج الصيانة الدورية والدائمة؛

✓ اقتراح إجراءات تحديث التجهيزات، من اقتناء معدات جديدة، وإعادة التأهيل، وفق التكنولوجيات الجديدة في المجال؛

✓ إدارة وضمان صيانة المعدات؛

✓ التأكد من إدارة المحولات، وفق الإجراءات المعمول بها؛

✓ التدخل في حالات الأعطاب والطوارئ، واستكشاف أعطال الشبكات.

2- قسم إستغلال الغاز (D.T.G)

تتمثل مهمة القسم الفني للغاز في قسم التوزيع في ضمان استمرارية وجودة الخدمة وكذلك تشغيل شبكات الغاز، وفقاً للدليل الفني، وشروط السلامة المطلوبة. على النحو التالي:

✓ ضمان جودة واستمرارية الخدمة؛

✓ التأكد من تشخيص الشبكات، وتطوير برنامج الصيانة؛

✓ التدخل في حالة الاعطاب في الشبكة على كامل تراب الولاية؛

✓ اقتراح إجراءات التحديث للتجهيزات، من اقتناء معدات، جديدة وإعادة التأهيل، وفق التكنولوجيات الجديدة في المجال؛

✓ ضمان تسيير الشبكة الغازية، ومراقبتها، وتطويرها وإعداد برامج الصيانة؛

✓ متابعة المقاسات دورياً، وتحليل الأخطار؛

✓ تسيير العتاد الغازي على مستوى المديرية؛

✓ إعداد وتحليل المعطيات الإحصائية اللازمة، ووضع مخططات الحماية العامة، وتحليل النتائج؛

✓ إعداد مخططات قنوات الغاز وتحديثها؛

✓ ضمان إصلاح كل الأعطاب، سواء الناتجة عن عملية البحث، أو إبلاغ المواطنين عنها؛

✓ ضمان صيانة كل العدادات، والعتاد خاصة عتاد البحث عن التسريبات الغازية.

3- قسم الدراسات وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز (D.E.E.T):

يتكون القسم من (مصلحة الدراسات وأشغال الغاز، تسيير الإستثمار، مصلحة الدراسات وأشغال الكهرباء، شعبة تسيير برامج الدولة) ويقوم القسم بما يلي:

✓ وضع برنامج إنجاز الأشغال والتحكم فيها؛

✓ تجميع الملفات التقنية للأشغال المبرمجة للإنجاز؛

✓ تنظيم فتح الورشات للمؤسسات المنجزة، ومراقبتها، من حيث النوعية، والآجال، طبقاً لمخطط الإنجاز؛

✓ المصادقة على الكشوف الكمية، وإنجاز تقارير الأشغال؛

- ✓ تسيير الاعتمادات المالية الموجهة للمديرية، من الجانب التقني؛
 - ✓ إعداد التقرير العام النهائي (D .G .D)؛
 - ✓ وضع برامج الاستثمار على المدى القصير والمتوسط، طبقاً لتوجيهات المديرية المركزية، وبالتنسيق مع المصالح التقنية؛
 - ✓ الحرص على إستعمال التقنيات، والعتاد الحديث في الإنجاز؛
 - ✓ ضمان الامتثال للمعايير الفنية، ومعايير السلامة؛
 - ✓ إبلاغ رئيس القسم عن أي خلل تم ملاحظته على المواد، أو المعدات المستعملة؛
 - ✓ تنسيق بين نشاط مختلف الشركات المشرفة عن العمل؛
 - ✓ تحليل تقارير الموقع؛
 - ✓ ضمان تمثيل مدير المشروع مع السلطات المحلية؛
 - ✓ معالجة الشكاوى المتعلقة بالإنجازات؛
 - ✓ ضمان التنفيذ السليم للعمل والخطط، وفقاً للتنفيذ، والخطط المعيارية؛
 - ✓ إبلاغ رئيس القسم عن أي خلل تم ملاحظته على المواد، أو المعدات المستعملة؛
 - ✓ إعداد تقارير تقدم الأشغال.
- 4- قسم العلاقات التجارية (D.R.C) :
- يتكون القسم من (مصلحة تنمية المبيعات، مصلحة التقنيات التجارية، مصلحة التغطية والتحصيل، مصلحة الحسابات الكبرى)، ويتولى القسم ضمان مهام المجالات التالية:
- ✓ إحترام إجراءات توصيل لزيائن الجدد، وأشغال الخدمات المعوضة، بما في ذلك عقود الأشغال، وطلبات الزبائن، إلى غاية وضعهم بالخدمة؛
 - ✓ إعداد عقود المشتركين من التوتر والضغط المتوسطين والمنخفضين؛
 - تسيير المشتركين ذوي التوتر والضغط المنخفضين، من خلال عملية التعداد، والفوترة، والتحصيل؛
 - ✓ تسيير حسابات الزبائن بما ذلك الجرد؛
 - ✓ فوترة مختلف الخدمات؛
 - ✓ القيام بالتحريات حول الزبائن؛
 - ✓ إقتراح خدمات مقدمة جديدة للزيائن؛
 - ✓ إعداد فواتير الإيصالات الخاصة بتوصيل الزبائن الجدد؛
 - ✓ إعداد الميزانية النهائية؛
 - ✓ متابعة وتحليل ديون الزبائن حساب بحساب؛
 - ✓ التدخل في إعداد بعض دراسات الشبكات؛

- ✓ إحترام رزنامة التعداد، ونوعية التعداد، ومتابعته دورياً؛
- ✓ القطع وُالوضع بالخدمة للعدادات؛
- ✓ التدخل في حالة حدوث عطب خاص بالعداد.
- 5- قسم الإدارة والصفقات (D.A.M):
- يتكون القسم من المصالح التالية (مصلحة الإستثمار وتسيير المنشآت، مصلحة الاستثمار وتسيير برنامج الذاتي والزبائن، مصلحة الاستثمار وتسيير برنامج الدولة) ومن بين مهامه:
- ✓ طرح الصفقات المتعلقة ببرامج الاستثمار الخاصة بالشركة، أو ببرامج الدولة؛
- ✓ إعداد الصفقات (Commande /Marche)؛
- ✓ تحرير الأمر بتحصيل الفواتير للمؤسسات؛
- ✓ تنسيق بين قسم الدراسات التنفيذية للكهرباء والغاز، وقسم المالية والمحاسبة؛
- ✓ تحرير الاعتذارات بالنسبة للمقاولين، عند التأخر في إنجاز المشاريع؛
- ✓ إستقبال فواتير المؤسسات المنجزة للأشغال.
- 6- قسم تخطيط الكهرباء والغاز (D.P.E.G): تختص مهام إدارة تخطيط شبكة الكهرباء في مايلي :
- وضع المخطط العام لإدارة التوزيع، بالإضافة إلى دراسة اهم المخططات للمناطق الحضرية؛
- دراسة المواقع المراد إمدادها بالغاز؛
- إنشاء قاعدة بيانات لأغراض الدراسات (مراقبة الاستهلاك، التطوير، التوسع. الخ؛
- وضع خطط قصيرة ومتوسطة المدى، بناءً على قرارات اللجان المختلفة، والتأكد من تنفيذها؛
- التحقق من صحة برامج الاستثمار،
- ضمان الامتثال للمخطط الرئيسية، وخطة تطوير الشبكة، من خلال التحقق من صحة نقاط الاتصال بالشبكة.
- 7- قسم الموارد البشرية (D.R.H): يعتبر قسم الموارد البشرية المسؤول عن كل ما يتعلق بالموارد البشري في المؤسسة ومن اهم مهامه ما يلي:
- تعزيز المهارات البشرية الموجودة وتطوير الأنشطة الجديدة المتعلقة بالنشاط البشري؛
- التأكد من المطابقة بين الموارد البشرية الحالية (المهارات والإمكانيات) وتطور الأنشطة؛
- السهر على تحسين العلاقات الاجتماعية، والمهنية، وظروف العمل؛
- تطبيق نظام الإدارة المعتمد من قبل الشركة على الخطة التشغيلية؛
- تنسيق أنشطة الموظفين المختلفة، داخل إدارة المؤسسة، ولا سيما التوظيف، والاستقبال / التكامل، والترقية، والنقل... الخ؛
- وضع خطط التوظيف، والتدريب السنوية؛

- تطبيق سياسات إدارة الموارد البشرية، التي يتم وضعها من طرف الإدارة العامة.
- 8- مصلحة الرقابة والتدقيق (S.C.A): تعمل مصلحة الرقابة والتدقيق في الهيكل التنظيمي، مباشرة تحت وصاية المدير، ومن أهم مهامها ما يلي:
 - الرقابية على الأعمال التي تقوم بها الهياكل المختلفة للمؤسسة، من حيث الالتزام بالأنظمة، والإجراءات المعمول بها؛
 - مراقبة تنفيذ المهام، من حيث الامتثال لقواعد، وإجراءات المختلفة للمشتريات، وإدارة العقود؛
 - توزيع وإعلام الهياكل بجميع النصوص القانونية واللوائح (ملاحظات، إجراءات، كتيبات، لوائح داخلية... الخ؛
 - معالجة وتتبع الشكاوى، الواردة من الزبائن والمتعاملين، وكذا المراسلات الواردة من الأطراف ذوي العلاقة؛
 - مراقبة نشاط جميع الأقسام والمصالح في المؤسسة.

المبحث الثاني: مؤشرات التحليل المالي ودورها في تشخيص الوضعية المالية للشركة
يعتبر التحليل المالي من النماذج المستعملة في تحديد عدد المتغيرات المتعلقة بظاهرة ما وعليه فإن استعماله سيساعد في حصر أهم النسب المالية التي يمكن أن تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في أي نقطة زمنية، وبكل دقة وفي الوقت المناسب.

المطلب الأول: عرض مختلف القوائم المالية الخاصة بشركة سونلغاز -غرداية-

1-الميزانية:

جدول رقم (2.2) يوضح أصول ميزانية شركة سونلغاز خلال الفترة 2016-2018

2018	2017	2016	الميزانية
			الأصول غير المتداولة
			انحراف الحيازة (أو حسن النية)
			الأصول غير الملموسة
			تكاليف التنمية الرأسمالية
			الأصول الرأسمالية الملموسة
3308560.03	3308560.03	3308560.03	الاراضي
8421349.91	8756302.66	9091255.43	الترتبات والترتبات المتعلقة بالأراضي
202260344.09	176059132.28	118999095.15	المباني (المباني والهياكل)
11764867159.47	11411145168.45	10647005299.65	المنشآت والآلات والمعدات التقنية
1475633422.06	1467367662.07	147245804073	الأصول الرأسمالية المادية الأخرى
2179061344.50	2158771001.42	2333954589.55	الأصول الثابتة قيد التنفيذ
			الأصول الرأسمالية المالية
			الأوراق المالية المحسوبة في الأسهم -الشركات المرتبطة
			الأوراق المالية السهمية والمستحقات ذات الصلة
			الأوراق المالية الأخرى المحبوسة
			القروض والأصول المالية الأخرى غير المتداولة
			حسابات الربط
15633582180.06	15225407826.91	14584816840.54	مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
			المطالبات والاستخدامات المماثلة
1914416311.25	2617815340.13	2014822453.04	العملاء

3084787.19	1496953.65	2454558.53	الأسهم والمقادير الخارجية
0.00	0.00	0.00	المطالبات المقدمة من شركات المجموعة وشركائها
999934116.26	142753031.88	677317452.47	المدينون الآخرون
64067536.49	69031740.66	83132356.80	الضرائب
0.00	0.00	0.00	الأصول المتداولة الأخرى
			التوافر وما شابه ذلك
			الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى
284837859.66	18342636.86	215265208.30	النقد
3266340610.85	4299199703.17	2993052029.14	مجموع الأصول المتداولة
18899922790.91	19524607530.09	17577868869.68	مجموع الأصول العامة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

جدول رقم (3.2) خصوم ميزانية شركة سونلغاز خلال الفترة 2016-2018

2018	2017	2016	
			الإنصاف
			رأس المال غير المدرج
			الأقساط والاحتياطيات (الاحتياطيات الموحدة)
160198203.19	160198203.19	160198203.19	فجوة إعادة التقييم
0.00	0.00	0.00	صافي الدخل
0.00	0.00	-147022060.61	حقوق ملكية أخرى - المضي قدماً مرة أخرى
11932816978.37	11974447360.25	11211572422.25	حساب الربط"
12093015181.56	12134645563.44	11224748564.83	مجموع حقوق الملكية
			الخصوم غير المتداولة
33435334.18	28394629.20	25550550.43	القروض والديون المالية
			الخصوم الأخرى غير المتداولة
3192321225.93	3068631641.65	2890756112.10	الاعتمادات والإيرادات المؤجلة
3225756560.11	3097026270.85	291630662.53	مجموع الخصوم غير المتداولة
			ثالثا - الخصوم الجارية
1094676313.00	1043378073.05	1286450231.49	الموردون والحسابات ذات الصلة
73184737.17	72112678.33	66759418.45	الضرائب
0.00	0.00	0.00	ديون على شركات المجموعة وشركائها
2413289999.07	3177444944.42	2083603992.38	ديون أخرى

0.00	0.00	0.00	النقد السلبي
3581151049.24	4292935695.80	3436813642.32	مجموع الخصوم الجارية
18899922790.91	19524607530.09	17577868869.68	مجموع الخصوم العامة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

2- جدول حسابات النتائج:

جدول رقم (4.2) يوضح حساب النتائج خلال الفترة 2016-2018

2018	2017	2016	
3982478895.67	3856133093.32	3670889821.89	المبيعات والمنتجات الإضافية
0.00	0.00	0.00	إعانة التشغيل
0.00	0.00	0.00	التغيرات في مخزونات المنتجات التامة الصنع والمنتجات الجارية
1511828912.19	1513394419.48	1329019206.91	I - الإنتاج للعام
-67729424.66	-100342301.61	-48037784.63	المشتريات المستهلكة
-267852113.13	-324161874.48	-229959741.98	الخدمات الخارجية والاستهلاك الآخر
-1355037193.28	-1546105779.97	-857378025.26	II - استهلاك السنة
156791718.91	-32711360.49	471641181.65	III - القيمة المضافة للمزرعة
-681614286.41	-706403552.38	-589205722.05	تكاليف الموظفين
-74829119.84	-74838850.66	-67371718.16	الضرائب والمدفوعات المماثلة
-599651687.34	-813953763.53	-184936258.56	IV - الفائض التشغيلي الإجمالي
159258569.76	166548386.07	139616159.53	الإيرادات التشغيلية الأخرى
-272030.71	-107929.90	-105000.00	مصروفات التشغيل الأخرى
-878463645.54	-1064219020.15	-734940141.32	خسائر الاستهلاك والمخصصات وانخفاض القيمة
397686254.27	11013086.46	332432981.95	عكس الخسائر والأحكام المتعلقة بانخفاض القيمة
-921442539.56	-1765426303.27	520608293.83	V - النتائج التشغيلية
0.00	0.00	5093827.75	الاستحقاقات المتلقاة
0.00	0.00	39265.03	VI - النتائج المالية
-921442539.56	-1462016.07	4728652.20	VII - الدخل العادي قبل الضرائب (V+VI)
	-1462016.07	325910.52	الضرائب الواجبة الدفع على الأرباح أو الخسائر العادية
	-1766885319.34	520282383.31	ضرائب أخرى على الأرباح والخسائر
4539423719.70			مجموع الإيرادات المتأتية من الأنشطة العادية
-5460866259.26			مجموع النفقات على الأنشطة العادية
-921442539.56	4033694565.85	4148032791.12	VIII - صافي الإيرادات المتأتية من الأنشطة العادية

0.00	-5800579885.19	4668315174.43	IX- النتيجة غير العادية
-921442539.56	-1766885319.34	520282383.31	X- صافي الدخل للسنة
	0.00	585635.50	المبيعات والمنتجات الإضافية
	-64704062.22	72090399.93	إعانة التشغيل
	-1766885319.34	519.696747.81	التغيرات في مخزونات المنتجات التامة الصنع والمنتجات الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي

على حسب ما ذكرناه سابقا حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة وتمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل، وللتأكد من مدى صحة الوضعية المالية نلجأ إلى إستخدام المؤشرات المالية.

1- رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا لتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة.

جدول رقم (5.2) يوضح رؤوس الأموال العامة خلال 2016-2018

2018	2017	2016	البيان
768667718663,49	741854432839,67	2333954589.55	الأصول الثابتة
129899892699,32	(575,83 657312703)	142101196813,56	الأصول غير جارية
689899892699,32	673016318602,01	641148911739,99	رأس مال عامل الصافي
696102445840,62	961048271558,24	129899892699,32	الأموال الخاصة
142101196813,56	653350215 854,2	783250108553,55	الأصول غير جارية
713250108553,55	67953534100,63	653350215 854,2	رأس مال عامل خاص
241964768689,98	654554386690,17	54953534100,63	الأصول جارية
142101196813,56	961048271558,24	54953534100,63	رأس مال عامل الإجمالي
3581151049.24	4292935695.80	3436813642.32	الخصوم جارية
746106345840,62	77610244557,62	696102445 840,62	الخصوم غير جارية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

من خلال نتائج الجدول يمكن استنتاج عدة ملاحظات كما يلي:

- رأس المال العامل الصافي: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي سالب على مدار سنوات الدراسة وهو ما يدل على أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة

باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق ومواردها المالية الدائمة أو أنها بحاجة إلى مصادر تمويلية إضافية أخرى، كما يدل أيضا على أن المؤسسة سوف تعرف صعوبات في الآجال القصيرة من أجل تسديد المستحقات أي عدم توفر السيولة اللازمة حيث أن قيمة الأصول الجارية كلها مغطاة بالخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)-

- **رأس المال العامل الخاص:** نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل خاص سالب طيلة سنوات الدراسة وهذه النتيجة ارتفعت من عام لآخر، وهو ما يعني أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الغير جارية وهو ما يدل على أن المؤسسة لا تستطيع الإعتماد على مواردها الذاتية في تمويل أصولها غير الجارية ولا تمويل دوراتها الإستغلالية بل تعتمد بشكل كبير على الموارد الخارجية سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل وهو ما يشكل خطرا عليها.

- **رأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي ارتفع سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهو جانب إيجابي لصحة التوازن المالي للمؤسسة، حيث أن إرتفاع قيمة الأصول غير الجارية تلتزم التقليل من خطورة الديون قصيرة الأجل، وفي سنة 2018 نلاحظ إنخفاض رأس المال العامل الإجمالي بشكل حاد وهو ما يشكل خطورة على التوازن المالي للمؤسسة.

الإحتياج في رأس المال العامل BFR: يجب على المؤسسة خلال دورة الإستغلال أن تغطي مخزونات ومديوناتها بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم (6.2) يوضح احتياجات رأس المال

2018	2017	2016	البيان
-445914905356,4	-397032421417,62	-317032421417,62	احتياج رأس المال العامل BFR

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن إحتياجات رأس المال العامل سالبة خلال كل سنوات الدراسة وهذا يدل على أن إمكانيات المؤسسة غطت كل إحتياجاتها في الدورة الإستغلالية بمواردها العادية وليست لها حاجة إلى وسائل مالية أخرى إضافية وبالتالي فإن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل.

لذا على المؤسسة اتخاذ قرارات تصحيحية وإعادة النظر في سياستها المالية من خلال:

- تمويل دورة الاستغلال بواسطة موارد الاستغلال.
- تمديد مدة سداد ديون الموردين وتقليص مدة حقوق الزبائن.
- التنازل عن جزء من الأصول الثابتة التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة.

الخزينة: على حسب ما ذكرناه في الجانب النظري فإن الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الإستغلال؛ ويمكن حساب الخزينة من خلال ما يلي:

جدول رقم (7.2) يوضح حساب الخزينة الصافية 2016-2018

البيان	2016	2017	2018
الخزينة TN	13188611701,22	27181011701,48	22585443086,17

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

تجدر الإشارة إلى كون أن الخزينة سالبة فهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات رأس المال وهذا يدل على وجود عجز في التمويل.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الخزينة ارتفعت سنة 2017 ثم انخفضت سنة 2018 ولكن النتيجة كانت موجبة وهو ما يدل على أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال والإستفادة من الفائض الحاصل من خلال زيادة استثماراتها أو أن تعمل على إستعمال هذه الأموال في تسديد ديونها قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: دراسة النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية من المؤشرات المهمة لقياس مدى قوة أو ضعف المؤسسة في مجالات مختلفة وبالتالي إبراز صورة واضحة عن الوضعية المالية لها، إذ يمكننا حساب العديد من النسب المالية انطلاقا من معطيات الميزانية وجدول حسابات النتائج، وعليه وخلال الدراسة التطبيقية هذه سوف نتطرق على حساب النسب الأكثر استعمالا متبعين تطور نشاط المؤسسة.

نسب السيولة: نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة وسوف يتم التعرف على هذه النسب من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (8.2) يوضح نسب السيولة 2016-2018

البيان	2016	2017	2018
التداول	0.074	0.095	0.047
السيولة السريعة	0.073	0.088	0.0306
النقدية	0.008	0.0019	0.0098

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

- تحليل نسب التداول: نلاحظ أن نسب التداول تتراوح بين 0,095 و 0.047 وهي أقل من الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة وهو الواحد الصحيح وهو ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

- تحليل نسب السيولة السريعة: نلاحظ أن نسب السيولة السريعة تتراوح ما بين 0,0306 و 0,088 أي أقل من النسبة الأدنى وهي الواحد الصحيح وذلك يدل على عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى مخزونها.

- تحليل نسب النقدية: تبين النسب النقدية المنخفضة أن المؤسسة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة. نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول والجدول التالي يبين هذه النسب:

جدول رقم (9.2) يوضح حساب نسب النشاط 2016-2018

البيان	2016	2017	2018
معدل دوران مجموع الأصول	0.061	0.061	0.057
معدل دوران الأصول غير جارية	0.076	0.076	0.062
معدل دوران الأصول جارية	1.02	1.02	2.87

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

- تحليل معدل دوران مجموع الأصول: يقدر معدل دوران الأصول ب 0,061 سنتي 2016 و 2017 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0,061 دينار من المبيعات وهو معدل منخفض جدا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وقد تراجع أداء المؤسسة أكثر سنة 2018 ليصل عائد كل دينار مستثمر 0,057 دينار ج ويتوجب على المؤسسة في هذه الحالة أن تقوم بالإستغلال الكامل لأصولها أو التنازل عن الجزء الغير مستعمل من أصولها.

- تحليل معدل دوران الأصول الغير الجارية: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فبالنسبة لسنتي 2016 و 2017 نجد أن كل دينار مستثمر من الأصول الغير جارية يولد 0,076 دينار من المبيعات، وهو ما يدل على عدم كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الغير جارية لتواصل الإنخفاض سنة 2018 لتصل 0.062 دينار وهو ما يستلزم على المؤسسة إما القيام باستغلال أصولها الغير جارية كلية أو التنازل عن جزء منها غير مستغل.

- تحليل معدل دوران الأصول الجارية: يقدر هذا المعدل لسنتي 2016، 2017 ب 1,02 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 1,02 دينار من المبيعات، وهو ما يدل على كفاءة نسبية لإدارة المؤسسة في إدارتها للأصول الجارية لتواصل النسبة الإرتفاع سنة 16 لتصل 2,83 وهي نسبة مقبولة نوعا ما تدل على كفاءة نسبية في تسيير المخزون.

نسب الربحية: تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة ونسبة الربحية تمثل المردودية المواتية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة وقياس للآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها والجدول التالي يبين مختلف نسب الربحية:

جدول رقم (10.2) يوضح حساب نسب الربحية 2016-2018

البيان	2016	2017	2018
الربحية التجارية	0.11	0.04	0.06
الربحية المالية	0.045	0.008	0.012
الربحية الاقتصادية	0.006	0.003	0.005

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة

- تحليل نسب الربحية التجارية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية التجارية لسنة 2016 بلغت 11% ومعناه أن كل 1 دج من المبيعات يحقق 0.11 دج من العائد، لتتخف خلال سنتي 2017 و2018 وهو يدل على انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.
- تحليل نسب الربحية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية المالية لسنة 2016 قدرت ب 4,4% أي أن كل 1 دج مستثمر من أموال المساهمين يحقق 0,045 دج من العائد، وقدرت النسبة لسنتي 2017 و2018 ب 0,8% و1% وهي نتيجة سلبية مقارنة بنسبة الأساس رغم ذلك لا تزال أكبر من الصفر مما يدل على كفاءة في استخدام الأموال الخاصة.
- تحليل نسب الربحية الاقتصادية: تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة للاستخدام أصولها، ونلاحظ أن نسبة 2016 تقدر ب 0,6% وانخفضت القيمة إلى 0,3% سنة 2017 وذلك بسبب الإنخفاض الملحوظ في صافي الربح لتعاود الإرتفاع سنة 2018 إلى 0,5% بسبب الإرتفاع المسجل في صافي الربح.

خلاصة:

بعد الدراسة التطبيقية التي حاولنا تحليل القوائم المالية للمؤسسة سونلغاز غرداية خلال فترة 2016 الى 2018 بواسطة مؤشرات التوازن المالي وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، تبين وبشكل واضح أهمية التحليل المالي في المؤسسة ودوره الكبير في مساعدة المسؤولين في فهم الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن المؤسسة في وضعية مالية صعبة وهذا يبرر تحقيقها لنتائج ضعيفة وأحيانا سلبية فهي تعاني تبعية كبيرة للتمويل الخارجي وهو ما يفقدها استقلاليتها المالية وخاصة أنها مثقلة بالديون قصيرة الأجل وهو ما يفسره ظهور رأس مال عامل سالب، ويمكن القول أن المؤسسة عاجزة وغير قادرة على تحقيق توازنها المالي.

خاتمة:

من خلال دراسة الإشكالية التي تتمحور حول التساؤل عن ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سونلغاز؟ من تأكيد أهمية هذه الدراسة في دراسات التحليل المالي والمحاسبي للمؤسسات، والمتمثلة في تعظيم ثروة المؤسسة وتحقيق التوازن المالي والمردودية المالية، فمن الملاحظ أن التحليل المالي قد عرف عدة تطورات نتيجة التغيرات التي حدثت في بيئة المؤسسات وفي الطرق العلمية التي ظهرت والتي إستفاد منها إلى أن أصبح منهج متكامل وتقنية من التقنيات الأكثر فعالية لإتخاذ قرارات رشيدة ومستقبلية للمؤسسة. يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً، فللحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة لا بد من تقييم أدائها فهو الذي يسمح لنا بمعرفة الوضع المالي، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وإتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة وعلى هذا السياق توصلنا إلى حقيقة أن التحليل المالي يمكن أن يدرس على أنه وسيلة لتقييم الأداء المالي على إعتبار أن هذا الأخير بدوره يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية.

من خلال الدراسة تبين أن التحليل المالي ما هو إلا أداة تسييرية تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتسمح بإتخاذ قرارات مصيرية وذلك من خلال مؤشرات مالية تساعد المحلل المالي في الكشف عن مصدر الخلل، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية المنبثقة من نظام المعلومات المالية للمؤسسة الركيزة الأساسية للقيام بعملية التحليل المالي، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية وتكوين صورة شاملة عن الوضعية المالية داخل المؤسسة، فتحليل الوثائق المالية والمحاسبية يساعد على تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في السياسة المالية المتبعة.

وفي الجزء الأخير من الدراسة كان من الضروري محاولة تطبيق أكبر قدر من المعطيات النظرية على دراسة حالة على مستوى المؤسسة الوطنية سونلغاز-غرداية- خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2018 أظهرت لنا طبيعة العلاقة التي تصنعها مثل هذه المؤسسات مع التحليل المالي وكيف توظفه في تشخيص وضعيتها المالية.

نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- خلال سنوات الدراسة من 2016 إلى 2018 حققت المؤسسة رأس مال عامل سالب وهو ما يبين عدم تحقيقها للتوازن المالي وعدم إمتلاكها لهامش أمان؛
- نسب السيولة تبين أن المؤسسة تحقق نسب أقل من المطلوبة وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛
- المؤسسة تعتمد في عملية تمويل إحتياجاتها على مصادر خارجية كثيرة وهو ما يجعلها مثقلة بالديون وفاقدة لإستقلاليتها المالية وهو الأمر الذي يجعلها غير قادرة على إتخاذ قراراتها الإستثمارية بأريحية؛

- نسب النشاط الخاصة بالمؤسسة تبين أن إدارة المؤسسة تفقد الكفاءة في تسيير إدارة ممتلكاتها بسبب عدم إنتاجية هذه الأخيرة للقيم المطلوبة؛
- من خلال مؤشرات التوازن المالي نجد أن إحتياج رأس المال العامل قيمته سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجاتها بمواردها العادية وكذلك وجود موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الإستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة.

-التوصيات والاقتراحات:

- من النتائج السابقة يتم التوصل لوضع التوصيات الاقتراحات التالية:
- على المؤسسة توسيع نشاطها من خلال أموالها والحصول على منابع مالية جديدة وذلك باستغلال جزء من الفائض المحقق في الخزينة.
- على المؤسسة إعادة النظر في سياستها المالية فهي تعتمد بشكل كبير على مصادر خارجية.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- فهي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، رام الله، فلسطين، 2008
- زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011
- خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية والعالمية، ط 1، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
- ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير - التحليل المالي"، الجزء الاول دار المحمدية الجزائرية، 1998
- صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998
- حمزة شمخي وإبراهيم الجزراوي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الصفاء الأردن، 1998
- يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائرية، 2006/2007
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006
- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010
- بوشاشي وبوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر
- منير صالح هنيدي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999
- خالد الاروي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000
- الأطروحات والمذكرات الجامعية:
- بشير عبد النور وزملائه، أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البليدة، جوان، 2014
- بلخير باكاري على م، "أثر التقييم المالي سار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010
- بلقاسم سعودي، دروس في مقياس التشخيص المالي السنة الأولى ماستر، تخصص الإدارة المالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016
- توفيق رفاع، "محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002

- حسيب بهلول، "التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، دراسة حالة مذابح الغرب، رسالة ماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة عنابة، 2008.
- جروم لمن وآخرون، استراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر جوان 2013
- مراد حمزة، رياحي احمد، دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، ادارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2011/2010
- اليمن السعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، سنة 2009/2008
- عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة متنوري قسنطينة، 2011-2010

الملتقيات:

- عريف عبد الرزاق، يحياوي مفيدة، أثر IAS/IFRS على التحليل المالي، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-18/01/2010، المركز الجامعي الوادي.
- رقية بوشوشة، ماضي لقاسم، "علاقة التشخيص المالي باستراتيجية المؤسسة" الملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، يومي 23-22/05/2012، المركز الجامعي سوق أهراس.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Béatrice et Francis Grandguillot, Analyse financière, 7ème éd, Gualino édition, Paris, France, 2011
- Pierre Conso, Farouk Hemiti, Gestion Financière de L'entreprise, Edition DUNOD, Paris, France 1998
- Patrice Vizzavona, Gestion Financière, Berti édition, n 08, Paris, France 1992
- Piere Conso, La Gestion Financière L'entreprise, op .cit. Paris, France
- George Depallens, Gestion Financière L'entreprise, 8eme édition, Paris, France
- Brahim Sansari, Analyse Financier, Maison Chihab, Bab El Oued .Alger, 1996

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE 2018
CENTRE DD GHARDAIA	DATE 26/08/2019 09:36:14
BILAN ACTIF	
Définitif	

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 376 560,03		3 308 560,03	3 308 560,03
Agencements et aménagements de terrains		15 324 493,55	6 003 083,64	8 421 349,91	3 766 932,66
Constructions (Bâiments et ouvrages)		296 022 906,30	93 762 552,30	202 260 344,00	176 059 132,29
Installations techniques, matériel et outillage		19 957 432 281,76	8 102 055 122,33	11 764 067 156,47	11 411 145 109,45
Autres Immobilisations corporelles		2 416 806 674,47	940 842 252,61	1 476 863 422,06	1 467 387 662,07
Immobilisations en cours		2 179 001 344,20		2 178 081 344,20	2 120 771 001,42
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 777 695 200,83	8 144 073 020,77	15 638 582 160,06	15 225 607 826,91
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 975 239 556,42	60 823 245,17	1 914 416 311,25	2 617 815 540,13
Stocks et encours		3 084 787,13		3 084 787,13	1 488 955 66
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 001 344 801,00	1 410 774,88	900 894 116,28	1 427 513 081,88
Impôts		64 047 536,40		64 067 535,40	68 031 740,88
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		266 436 124,03	1 538 264 37	284 037 659,06	163 342 020,95
TOTAL ACTIF COURANT		3 000 172 695,32	63 032 264,37	3 266 370 610,86	4 259 199 703,18
TOTAL GENERAL ACTIF		28 107 828 296,05	8 207 405 305,14	18 899 222 790,91	19 524 907 530,09

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE 2016
CENTRE DD GHARDAIA	DATE 26/08/2019 09:13:44
BILAN ACTIF	Définitif

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 308 550,03		3 308 550,03	4 183 135,00
Agencements et aménagements de terrains		16 324 433,66	9 233 178,12	9 091 255,48	9 428 269,18
Constructions (Batiments et ouvrages)		201 739 803,57	82 740 558,42	118 999 245,15	75 440 557,38
Installations techniques, matériel et outillage		17 403 357 285,42	6 735 351 335,77	10 667 005 949,65	9 338 823 514,68
Autres immobilisations corporelles		2 178 106 869,76	733 647 829,02	1 442 459 040,73	1 582 722 120,65
Immobilisations en cours		2 333 254 309,56		2 333 254 309,56	2 212 165 124,68
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		22 133 750 541,87	7 548 873 701,33	14 584 818 640,54	13 722 241 780,93
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 243 720 649,33	228 636 135,28	2 014 882 453,04	1 160 349 589,13
Stocks et encours		2 454 009,56		2 454 009,56	1 201 324,10
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		679 320 455,64	2 003 003,17	677 317 452,47	540 377 683,14
Impôts		83 132 358,30		83 132 358,30	83 737 123,29
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		217 547 814,37	3 676 606,00	215 265 208,30	352 476 279,58
TOTAL ACTIF COURANT		3 226 633 655,62	203 517 004,40	2 893 062 028,14	2 135 412 679,84
TOTAL GENERAL ACTIF		25 360 384 197,49	7 752 401 905,73	17 577 880 668,68	15 857 654 460,77

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2017			
CENTRE DD GHARDAIA		DATE 26/05/2019 09:33:38			
BILAN ACTIF		Définitif			
ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 308 590,03		3 308 590,03	3 308 060,00
Agencements et aménagements de terrains		15 324 435,66	6 539 130,85	8 786 304,81	5 091 200,43
Constructions (Bâiments et ouvrages)		263 880 567,65	87 931 266,27	176 059 130,28	118 200 095,18
Installations techniques, matériel et outillage		18 674 801 677,36	7 463 726 708,93	11 411 145 168,45	10 847 005 293,62
Autres immobilisations corporelles		2 256 248 437,65	820 991 776,00	1 487 367 660,07	1 472 458 040,73
Immobilisations en cours		2 156 771 001,42		2 158 771 001,42	2 632 854 085,55
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		23 684 545 087,56	8 379 157 870,67	15 225 407 826,31	14 584 818 840,51
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 322 066 104,00	404 719 614,37	2 617 815 340,33	2 014 882 469,04
Stocks et encours		1 490 960,33		1 490 959,85	2 404 058,33
Créances sur sociétés du groupe et associées		0,00		0,00	0,00
Autres créanciers		1 429 928 185,58	1 416 539,70	1 427 613 031,68	577 317 152,17
Impôts		68 331 710,88		65 081 740,32	85 132 356,80
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		185 975 120,37	2 182 489,51	183 342 036,95	215 505 296,70
TOTAL ACTIF COURANT		4 767 437 537,73	403 207 834,58	4 239 199 703,19	2 965 059 029,14
TOTAL GENERAL ACTIF		28 451 982 625,29	8 782 365 705,25	19 464 607 529,50	17 549 877 869,65

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2016	
CENTRE DD GHARDAIA		DATE 26/08/2019 09:48:09	
BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation		160 139 200,15	160 102 203,15
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 147 022 060,61	- 112 908 635,58
compte de liaison**		1 211 572 422,26	1 049 012 391,87
TOTAL CAPITAUX PROPRES		1 274 748 564,80	1 097 201 559,67
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		25 560 500,40	25 244 535,34
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 899 756 112,10	3 161 956 394,87
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 925 316 612,50	3 187 110 530,60
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 205 450 231,43	955 076 133,32
Impôts		56 756 418,15	43 820 043,97
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 343 903 342,58	1 130 245 573,25
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 605 110 042,16	2 129 141 751,54
TOTAL GENERAL PASSIF		17 577 958 664,96	15 803 654 341,81

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2017	
CENTRE DD GHARDAIA		DATE 26/05/2019 09:48:39	
BILAN PASSIF		Définitif	
PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		100 190 200,19	160 198 200,19
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 147 022 050,51
compte de liaison**		11 974 447 890,25	11 211 672 422,25
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 164 638 090,44	11 224 748 564,23
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		25 294 629,20	25 550 520,49
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 050 331 841,95	2 900 758 112,10
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 076 026 470,35	2 976 308 632,59
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 045 375 073,05	1 258 450 231,49
Impôts		72 112 678,59	58 753 418,42
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 177 444 644,42	2 943 573 952,34
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 294 932 396,06	3 459 727 602,25
TOTAL GENERAL PASSIF		17 529 596 956,85	17 577 828 689,07

SOCIETE	Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE	2018
CENTRE	DD GHARDAIA	DATE	28/08/2019 09:48:07
BILAN PASSIF		Définitif	

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		160358209,19	160358209,19
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		11302310370,37	11374047000,29
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12063015181,56	12154845660,44
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		38450034,18	28094028,20
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		31352021625,93	3065631641,69
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		30235025960,11	3095032870,89
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		10941678318,00	1040378075,00
Impôts		75284237,17	791121578,53
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres créances		2843029899,07	3077344044,42
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		315511151045,24	4292395695,95
TOTAL GENERAL PASSIF		181800922700,91	181524607630,09

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2016	
CENTRE DD GHARDAIA		DATE 26/08/2016 09.03.09	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		3 670 669 821,89	3 004 043 700,83
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 329 019 208,91	884 292 694,87
Achats consommés		- 48 057 784,53	- 73 141 473,77
Services extérieures et autres consommations		- 229 959 741,98	- 226 074 439,09
II - Consommation de l'exercice		- 857 378 025,20	- 805 324 553,24
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		471 641 181,05	74 968 041,63
Charges de personnel		- 589 205 722,05	- 555 483 094,02
Impôts, taxes et versements assimilés		- 67 371 718,16	- 52 652 743,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 184 936 256,56	- 645 167 795,98
Autres produits opérationnels		139 818 169,53	138 160 851,61
Autres charges opérationnelles		- 105 000,00	- 9 510 753,94
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 734 840 141,32	- 914 594 295,34
Reprise sur pertes de valeur et provisions		332 432 981,95	79 189 058,99
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 520 608 293,83	- 1 444 073 429,75
Produits financiers		5 093 527,75	0,00
Charges financières		- 39 265,05	- 268 341,34
Prestations reçues frais financiers		- 4 728 052,20	- 17 534 849,36
VI - RESULTAT FINANCIER		325 910,62	- 17 802 690,70
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 520 282 383,31	- 1 461 876 120,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 148 032 791,12	3 221 373 611,43
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 4 668 315 174,43	- 4 663 249 731,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 520 282 383,31	- 1 461 876 120,45
Eléments extraordinaires (produits)		585 635,50	523 000,17
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 72 090 399,93	- 90 307 464,91
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 519 696 747,81	- 1 461 353 120,28

SOCIETE	Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz	EXERCICE	2017
CENTRE	DD GHARDAIA	DATE	26/08/2019 09.03.31
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		3 856 133 393,32	3 670 869 821,59
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 513 394 419,48	1 329 019 206,91
Achats consommés		- 100 342 301,81	- 48 037 784,69
Services extérieurs et autres consommations		- 324 151 874,48	- 229 959 741,98
II - Consommation de l'exercice		- 1 516 105 779,97	- 857 378 025,26
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 32 711 360,49	471 641 181,65
Charges de personnel		- 706 433 552,38	- 589 205 722,05
Impôts, taxes et versements assimilés		- 74 838 880,66	- 67 371 718,16
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 813 953 783,53	- 184 936 250,56
Autres produits opérationnels		166 548 386,07	139 816 169,53
Autres charges opérationnelles		- 107 929,90	- 105 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		1 054 219 020,15	- 734 940 141,32
Reprise sur pertes de valeur et provisions		11 013 086,46	332 432 881,95
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 765 423 303,27	- 520 506 293,83
Produits financiers		0,00	5 093 827,75
Charges financières		0,00	- 39 265,03
Prestations reçues frais financiers		- 1 462 016,07	- 4 728 662,20
VI - RESULTAT FINANCIER		- 1 462 016,07	325 910,52
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 766 885 319,34	- 520 282 383,31
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 033 694 565,85	4 148 032 791,12
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 800 579 885,19	- 4 668 315 174,43
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 766 885 319,34	- 520 282 383,31
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	585 635,60
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 64 704 082,22	- 72 090 389,93
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 766 885 319,34	- 519 696 747,51

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2018	
CENTRE DD GHARDAIA		DATE 25/08/2019 09:14:02	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		3 982 478 895,67	3 856 133 093,32
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 511 328 012,19	1 513 394 419,48
Achats consommés		- 67 729 474,66	- 100 342 301,51
Services extérieurs et autres consommations		- 267 852 113,13	- 324 181 874,45
II - Consommation de l'exercice		- 1 355 037 193,28	- 1 546 105 779,97
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		156 291 718,91	- 32 711 360,49
Charges de personnel		- 681 614 296,41	- 706 403 552,36
Impôts, taxes et versements assimilés		- 74 829 119,84	- 74 838 850,86
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 599 651 687,34	- 813 953 763,53
Autres produits opérationnels		159 268 569,76	166 548 386,07
Autres charges opérationnelles		- 272 030,71	- 107 929,90
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 576 403 645,54	- 1 064 219 020,15
Réprise sur pertes de valeur et provisions		307 686 254,27	11 013 086,46
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 921 442 539,56	- 1 766 423 303,27
Prestations reçues frais financiers		0,00	- 1 462 016,07
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 1 462 016,07
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 921 442 539,56	- 1 766 885 319,34
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 539 423 719,70	4 033 694 565,25
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 460 866 259,26	- 5 800 579 885,19
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 921 442 539,56	- 1 766 885 319,34
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 84 704 062,22
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 921 442 539,56	- 1 766 885 319,34